سلسلة الحوارات العربيّة
وسلسلة «القدس في الضمير»

٢٠١٩/٢

مستقبل القضية الفلسطينية في إطار المشرق العربي

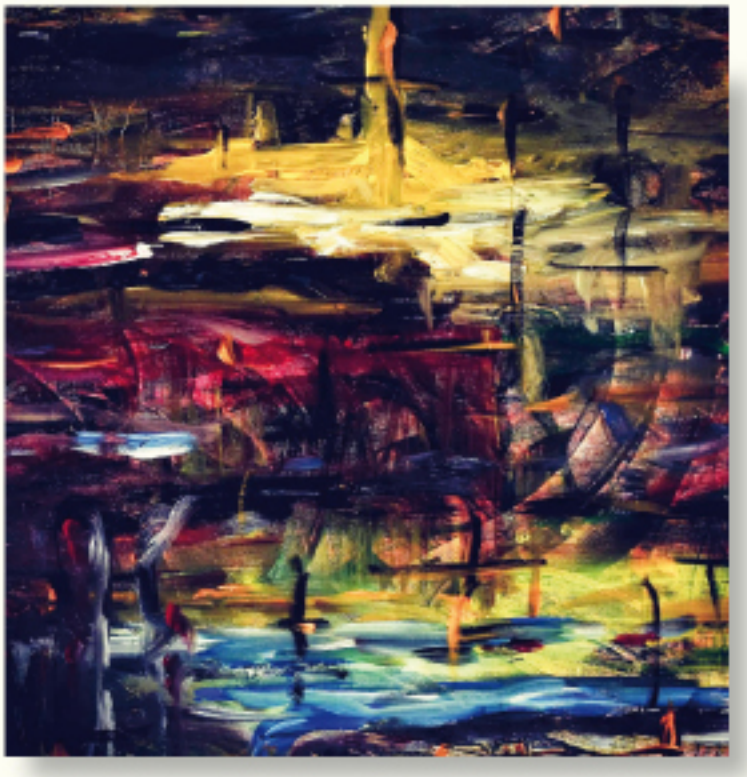

منتدى الفكر العربي
عمّان - الأردن
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

مستقبل القضية الفلسطينية
في إطار المشرق العربي

«سلسلة الحوارات العربية» و«سلسلة القدس في الضمير» ٢٠١٩/٢

مستقبل القضية الفلسطينية في إطار المشرق العربي

أُعدَّ هذا الكتاب استناداً إلى وقائع الحلقة النقاشيّة الخاصة
التي عقدها منتدى الفكر العربي بالعنوان نفسه
(عمّان - الأردنّ ٢٠١٨/٢/٢٠)

إشراف وتقديم
د. محمد أبوحمّور

إعداد وتحرير
د. نادية سعد الدين

مراجعة ومتابعة
كايد هاشم

منتدى الفكر العربي

الطّبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

المملكة الأردنيّة الهاشميّة
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة
(٢٠١٩/٦/٢٩١٤)

٣٢٠,٩٥٦٤

منتدى الفكر العربي
مستقبل القضية الفلسطينية في إطار المشرق العربي/منتدى الفكر العربي.-
عمّان: المنتدى، ٢٠١٩
(١٠٤) ص.
ر.إ.: ٢٠١٩/٦/٢٩١٤
الواصفات: /القضية الفلسطينية// العلاقات الدولية //المشرق العربي/

* يتحمّل المؤلف كـامل المسـؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-8525-8-0 (ردمك)

التدقيق اللغوي
محمد سلّام جميعان

التصميم والإخراج الفنّيّ
ميساء «محمد هاشم» خلف

أمانة السرّ
هـنيـدا القـرالـة

لوحة الغلاف
غدير سعيد حدادين

تفريغ التسجيلات
نسرين مصفر

منتدى الفكر العربي
ص.ب: ١٥٤١ عمان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١ - ٥٣٣٣٦١٧ - ٥٣٣٣٧١٥(٦-٩٦٢+) - ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)
E-mail: *atf@atf.org.jo* - **URL**: *www.atf.org.jo*

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونيةأو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

المحتـــويـــــات

- تقديم ٧
- كلمات الافتتاح ٩

- كلمة صاحب السّمو الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم
رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه..... ١١

- كلمة الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ: الدكتور محمد أبو حمّور..... ١٥

- الفصل الأول: الماضي كمقدمة للحاضر والمستقبل..... ١٩

- ثوابت العلاقة الأردنية – الفلسطينية (مراجعة تاريخية)
أ. د. هند أبو الشعر..... ٢١

- العلاقة الأردنية–الفلسطينية ومستقبل القضية الفلسطينية «البعد السياسي»
د. نادية سعد الدين ٣٣

- الفصل الثاني: التباينات الاقتصادية والاجتماعية في إطار المشرق العربي ٤١

- القدس والقوة الناعمة: الدبلوماسية والثقافة في نقض «الرواية الإسرائيلية»
أ.د. عبد الحسين شعبان ٤٣

- الفصل الثالث: مقوّمات العلاقة المستقبليّة الأردنيّة الفلسطينيّة ومحدِّداتها ٥٧
د. جواد العناني..... ٥٩

• الفصل الرابع: المصير المؤسّسي العربيّ والإسلاميّ في القدس ٦٣

(١) الوضع المؤسّسي في مدينة القدس

د. هشام الخطيب ٦٥

(٢) المراكز البحثيّة والجهود العلميّة في تاريخ القدس وتراثها

أ. د. «محمد هاشم» غوشة ٦٧

• الفصل الخامس: اللاجئــون..... ٧١

- اللاجئون الفلسطينيون

د. إبراهيم بدران ٧٣

• الفصل السادس: قضايا الطاقة والمياه والبيئة الإنسانيّة ٧٧

أ. د. منذر حدادين ٧٩

• مائدة مستديرة حول مستقبل القضية الفلسطينية (خلاصة النقاش) ... ٨٥

• الملحق (١)

- برنامج الحلقة النقاشية ٩٣

• الملحق (٢)

- مطبوعات منتدى الفكر العربي ٩٤

تقـــديـم

يضمّ هذا الكتاب، فحوى خلاصة أعمال الحلقة النقاشيّة عن «مستقبل القضية الفلسطينية في إطار المشرق العربيّ»، التي عقدت برعاية ومشاركة صاحب السّمو الملكيّ الأمير الحسن بن طلال -حفظه الله ورعاه-، رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه، في عمّان بتاريخ ٢٠ شباط (فبراير) ٢٠١٨، بحضور نخبة متميزة من السياسيين والباحثين والأكاديميين والقانونيين المتخصِّصين.

وقد استلّت المساهمات الفكرية، البحثية والحواريَّة، التي قُدِّمت في الحلقة النقاشية، من الواقع الراهن للقضية الفلسطينية، بمختلف أبعادها، ومن ركيزة العلاقة الأردنية-الفلسطينية التاريخية المتجذِّرة، محوراً أساسياً لرصد الآفاق المحتملة، من دون إغفال إرهاصات المشهد الإقليمي العربيّ المضطرب، وتأثير القوى الإقليمية والدولية في ثنايا ساحاته وقضاياه غير المحمودة.

وبهذا المعنى؛ تم اختيار المحاور الستة لهذه الحلقة النقاشية عن القضية الفلسطينية، ابتداءً من الماضي بوصفه المقدمة للحاضر والمستقبل، سواء في الجانب التاريخي أو السياسي، ثم دراسة التباينات الاقتصادية والاجتماعية في إطار المشرق العربيّ، انتقالاً إلى مقومات العلاقة المستقبلية الأردنية الفلسطينية ومحدداتها، وهي العلاقة التي تشكل مفصلاً أساسياً في الحاضنة العربية والإسلامية لفلسطين؛ القضية والشعب والمصير، ثم المصير المؤسَّسي العربي والإسلامي في القدس، وقضية اللاجئين، وقضايا الطاقة والمياه والبيئة الإنسانية، من خلال تقييم مدى الالتزام باتفاقية السلام من حيث البُعد المكاني والبُعد الإنساني والموارد.

لقد انتهجنا في منتدى الفكر العربيّ، التركيز على الحوار الفكري والتحليل الهادئ الرصين للمجريات، وتبادل وجهات النظر، دون ملاحقة تتركز على يوميات السياسة

وردود الفعل الآنية، لأننا نسعى إلى بلورة رؤية فكرية تُعين على التشخيص الدقيق ما أمكن، وتقدير الموقف وفق معطيات تفضي إلى قدر معقول من الدقة والموضوعية.

وفي إطار هذا الدور الفكريّ والثقافيّ والنهضوي الذي يقوم المنتدى به؛ فقد عُقدت ضمن برنامج «القدس في الضمير»، الذي يتبناه المنتدى ويرعاه صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم العديد من الأنشطة، كان من أهمها: ندوة «القدس وأوقافها: مستجدات الأوضاع القانونية والإنسانية والديموغرافية»، وإطلاق كتاب «الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس» (٢٠١٥/٤/٢٠)، وندوة «الأوقاف الذُّريّة في القدس الشريف» (٢٠١٦/١١/١٧).

كما أصدر المنتدى بياناً حول الاعتداءات الإسرائيلية على القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية (٢٠١٥/٩/١٥)، و«نداءً من أجل القدس» أدان منع المسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى المبارك وإغلاقه من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي (٢٠١٧/٧/١٥)، وكان آخر ما أصدره نداء إلى الإدارة الأمريكية حذَّر فيه من تبعات الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل وقرارها نقل السفارة الأمريكية إليها (٢٠١٧/١٢/٥).

إن تكوين نظرة علمية عربية نحو مشكلات التنمية بهدف الإسهام في صياغة نظام عالمي جديد قائم على أسس عادلة ومتكافئة، هو أحد أهداف المنتدى الذي يتمثل في بناء الجسور بين الفكر وصناعة القرار والمجتمع المدني. وقد عبَّر الإنتاج الفكري للمنتدى، من مؤتمرات وندوات ولقاءات ودراسات، عن هذه الأهداف والتوجهات، وجسّدها في مبادئ عملية ومواثيق أطلق منها: «الميثاق الاجتماعي العربي» (٢٠١٢)، و«الميثاق الاقتصادي العربي» (٢٠١٥)، وسيطلق خلال الفترة القادمة «الميثاق الثقافي»، ثم «السياسي» و«البيئي»، في إطار مشروع «النهضة الفكرية العربية».

د. محمد أبو حمّور

الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ

كلمـــات الافتتـــاح

كلمــة

صاحب السّمو الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين

أخواتي وإخواني الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن دراسة العلاقة الأردنية-الفلسطينية لا يمكن أن تتمّ بمعزلٍ عن وحدة بلاد الشام عبر التاريخ، أو عن إطار المشرق العربيّ. فنحن جزء من حركة كونيّة واسعة تجمعها «قضية القدس» التي تعدّ لبّ القضية الفلسطينية، بما لها من مكانة وازنة لدى العرب والمسلمين جميعاً.

إن قضية القدس بالنسبة لنا هي قضية المقدسيين، وتعزيز صمودهم، كما أن صلتنا بالقدس صلة روحية، تستند إلى الرغبة بالعمل على خدمة الوجود الحضاري العربي الإسلامي في المدينة المقدسة، وبما يؤنسن الأمل للإنسان العربي تحت الاحتلال، ويُبرز الاهتمام بالتراث، انطلاقاً من القول: إن آثارنا تدلّ علينا.

بيد أن التعامل مع قضية القدس يحتاج إلى استراتيجية تكاملية تتجاوز ما هو طارئ ومؤقت إلى ما هو مستمرّ وبعيد المدى، بما يستدعي ذلك توظيف الدبلوماسية والثقافة بالوسائل المتاحة في خدمة الأهداف العامة التي يسعى للوصول إليها الشعب العربي الفلسطيني، وتحويل مفهوم الوقف إلى إدارة فعّالة في المستقبل، وتأسيس رواق علمي ومعرفي في القدس، فضلاً عن أهمية دعم تقرير المصير المؤسسي الإسلامي، عبر إقامة مؤسسة عالمية للزكاة والتكافل، وتعزيز دور الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس

كمؤسسات إنمائية تحترم روح البقاء لدى المقدسيين؛ وقبل ذلك كلّه لا بد من توحيد الصفوف وفق أسس فكرية ووجدانية، تؤكد روح مشروع وشعار «القدس في الضمير».

ويستقيم ذلك، أيضاً، مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، التي تعدّ بحق أحد الأركان الرئيسية للقضية الفلسطينية العادلة، فإن بقيت من دون حل عادل ومقبول لها، فلسوف يستمر النزاع، وتبقى المنطقة تعاني من التوتر وعدم الاستقرار، كما أنه من دون التوصل لحل الدولتين ستبقى المنطقة غير مستقرّة وفي حالة صراع.

ولا بد هنا من تأكيد أهمية دعم المجتمع الدولي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» وتمكينها من مواصلة عملها وأداء مهامها وتقديم خدماتها، الصحية والتعليمية والإغاثية والاجتماعية، لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، منهم زهاء مليوني لاجئ فلسطيني مسجَّلين لدى الوكالة في الأردن، الذي يعدّ أكبر دولة مضيفة للاجئين الفلسطينيين، بما يعكس حجم التحديات غير المحمودة التي قد تواجه «الأونروا» والدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، في حال توقف التمويل لهذه المؤسسة الإنسانية الرائدة.

إن القضية الفلسطينية مسألة أرض وشعب، وعلى المجتمع الدولي أن يواجه المسألة بشجاعة وموضوعية، وأن يتصرَّف وفق القانون الدولي والشرعية الدولية، وأن يعترف بأنه لا بد من إقامة دولتين متجاورتين؛ إذ إن إقامة دولة فلسطينية غير محددة المعالم وناقصة السيادة لن يُرضي الفلسطينيين ولن يرضي أحداً. وهنا تدعو الحاجة إلى تأسيس مرصد متخصص بالشؤون الفلسطينية، يعمل عليه فريق من الشباب العربي لإبراز ما يحدث في فلسطين من أحداث ووقائع ويُسهم في إيجاد حالة متقدمة من التفاعل مع التحديات الحقيقية التي تواجه الفلسطينيين وتعزيز صمودهم.

إن الأردن لم يدّخر جهداً في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني، وذلك منذ عهد الشريف الحسين بن علي - طيب الله ثراه - حتى الآن، فجهود الهاشميين في خدمة القضية الفلسطينية ممتدّة منذ أكثر من مئة عام، وتحديداً لدى زيارة الشريف الحسين بن علي لمدينة القدس الشريف قادماً من مكة المكرمة في أيار (مايو) ١٩١٥؛ مروراً بإسهاماته سنة ١٩٢٤ في إعمار المسجد الأقصى،

وجهود جلالة الملك المؤسِّس عبد الله بن الحسين في إعادة بناء الأجزاء الشرقية من المسجد الأقصى المسقوف بين عامي ١٩٣٨– ١٩٤٣، ومشاركته بشكلٍ مباشرٍ في إخماد الحريق الذي شبّ في قبة كنيسة القيامة؛ إثر قذيفةٍ أصابتها في حرب فلسطين في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٤٨، وذلك كله في سياق التضحيات التي قدمها الأردن، ولا يزال، ومن منطلق ثوابت مواقفه الأصيلة في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

تكمن الأهمية عند استعادة الأبعاد المترتبة على مثل هذه الوقائع في حيوية إحداث المقاربة بين التأصيل التاريخي كمقدمة وتوطئة للمستقبل وبين الوقائع الملموسة؛ إذ بينما تشهد الأروقة الأممية حراكاً فلسطينياً، بالتنسيق مع الأطراف المعنية والصديقة، لتوسيع نطاق الاعتراف الدولي بدولة فلسطين على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة، مع التعويل على دور بعض الدول، مثل بلجيكا قياساً بموقفها المتقدم من ضرورة مواصلة عمل «الأونروا» وتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، كمؤشر على استقلالية قرارها، رغم صعوبة التكهن بقدرتها على مواجهة الضغوط المضادّة، فإنه في المقابل يبدو أن هناك استعداداً كاملاً لدى الجانب الإسرائيلي للخوض في المعركة القادمة بتصنيف المواطنة بصورها المختلفة، بحسب ما يعتقدون أن القدرة الاستيعابية الإسرائيلية تسمح بها.

وعلى أرض الواقع هناك تحديات حقيقية تواجه الإنسان الفلسطيني، ويبدو تدهور الوضع الأمني في القدس والمثلث والأراضي المحتلة ضمن إطار التوسع المتزايد في إقامة المستعمرات لخلق حقائق مغايرة على الأرض يصعبُ تغييرها، وتوسيع مستعمرة «معاليه أدوميم» لجهة ربطها، مع المستعمرات الأخرى القائمة، بالقدس، وإبقاء السيطرة الإسرائيلية المحكمة في منطقة الأغوار، فضلاً عن غياب المعالجة الجدية للقضايا التي يعاني منها السكان العرب في إسرائيل، ومحاولة إثبات عدم وجود شريك فلسطيني حقيقي للمفاوضات.

إن هذا الواقع غير المحمود لن يدفع باتجاه أي حلّ عادل يحفظ الأمن ويؤدي إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، ولكنه يسهم في تجميد الوضع الراهن، وتدهور الوضع في الأراضي المحتلة، تماهياً مع المحاولة الإسرائيلية لتوظيف حالة الفراغ الدبلوماسي الناجم عن غياب محادثات سلام جادة، في ترسيخ الوقائع المغايرة والمنتهكة لقرارات

الشرعية الدولية وللقانون الدولي، لجهة حرمان الفلسطينيين من إقامة دولتهم المنشودة، والسعي لإضفاء الطابع الرسمي على ضم إسرائيل للكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية. ومن شأن ذلك أن يساهم في عدم الاستقرار المتزايد في الأراضي الفلسطينية، وإضعاف السلطة الفلسطينية، وإيجاد حالة الدولة الواحدة - كما أشارت إلى ذلك الممثلة السّامية للاتحاد الأوروبي المكلّفة بالشؤون الخارجيّة والسياسة الأمنيّة ونائبة رئيس المفوضيّة الأوروبيّة، فيديريكا موغيريني - فعند الانتهاء من حل الدولتين، فإن المجال يبقى مواتياً أمام حل الدولة الواحدة، بما له من عواقب جسيمة في ظل عدم المساواة في الحقوق، خاصة إزاء الضم الإسرائيلي الفعلي لأراضي الضفة الغربية، ومنح الامتيازات الحقوقيّة للمستوطنين الإسرائيليين على حساب الحقوق الفلسطينية، حيث ستكون هنا فكرة المساواة في الحقوق غائبة عند الحديث عن «المواطنة الحاضنة» التي لا يوجد لها ذكر داخل «الكنيست» الإسرائيلي. إن النظرة الأمنية البحتة ستكون على حساب الشمولية، بما قد يؤدي إلى مزيد من «الترانسفير» وحل الدولة الواحدة، وهذا يشكل ضغطاً وتحدياً إضافياً للأردن.

إذا نظرنا للماضي كمقدمة للمستقبل فعلينا أن نفكر كيف نؤمّن للأجيال القادمة مستقبلاً يستند إلى أرضية صلبة متفائلة وسليمة، وعندما نتحدث عن المشرق العربيّ لا بد من تأكيد أهمية التكامل بين دول الإقليم لإيجاد عوامل مشتركة والتصدي للتحديات المتشابكة المتمثلة في ندرة المياه، ونقص الطاقة، وموجات اللجوء والنزوح البشري غير المسبوقة. ذلك أن مفتاح النجاح لتحقيق نهضتنا الجديدة في «المشرق» هو الإنسان والسياسات التي يكون الإنسان محورها. وإذا تحدثنا عن الفقر، فإن الفقر الحقيقي - كما أراه - هو أن لا نتمكن من استشراف المستقبل في ظل التحديات التي تواجه المنطقة، وبخاصة «التسونامي» البشري وموجات اللجوء الكبيرة التي شهدتها العديد من دول المنطقة وبخاصة الأردن، ما أدى إلى تضاعف عدد السكان وما ترتب على هذا التطور من معطيات لتحديات مستجدّة.

والله وليّ التوفيق.

كلمة

الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ الدكتور محمد أبو حمّور

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى الأنبياء والمرسلين أجمعين

سيدي صاحب السّمو الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم

أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة والسعادة،

السيدات والسادة، الحضور الكريم

يسعدني أن أرحب بكم في هذه الحلقة النقاشيّة، ويشرفني أن أتوجّه بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى صاحب السّمو الملكيّ الأمير الحسن بن طلال، حفظه الله ورعاه، رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه، على المبادرة في دعم هذه الحلقة النقاشيّة، وتفضله بالرعاية السامية والمشاركة في أعمالها.

كما يسعدني أن أرحب، باسم منتدى الفكر العربيّ، بالإخوة الحضور والمشاركين في هذه الحلقة النقاشيّة المهمة حول «مستقبل القضية الفلسطينية في إطار المشرق العربيّ»، والتي يأتي انعقادها لبحث هذا الموضوع الحيوي الهام في ظل التحديات المحيقة بقضية فلسطين، وسط المشهد الإقليمي العربيّ المضطرب.

تشكل القضية الفلسطينية، وما مرّت به من تحولات عبر مفاصل تاريخية ممتدّة، قضية العرب المركزية، وقضية الشرق الأوسط؛ بل والعالم كلّه، بأبعادها السياسية والأمنية والقانونية، ومن قبل الأبعاد الحضارية والإنسانية المتعلقة بالحقوق والأرض

والموارد، إلا أن معادلات «الحل» في الأفق المنظور لا يبدو أنها تراعي أياً من تلك الأبعاد أو الحقوق الفلسطينية والعربية، لأنها مُصاغة لتخدم أجندات صانعيها والقوى التي تقف خلفها.

وعند الحديث عن «المستقبل»؛ تطل تحديات متنوعة بثقلها المعتبر في المشهد الإقليمي العربي الراهن، إزاء محاولات تغيير الخرائط في المنطقة، من قبل أطراف وأجندات متعددة، لا تتوقف عند الحيز الجغرافي، وإنما تمتد إلى حدّ التفكيك الثقافي الاجتماعي، والتفكيك الاقتصادي، تماهياً مع صياغة ترتيبات إقليمية ودولية مرتبطة باشتراطات «عملية التسوية السلميّة»، ضمن ما يُعرف باسم «صفقة القرن»، فضلاً عن مشاريع القوى الإقليمية والدولية، بما تحمله من تأثيرات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وحضارية، غير محمودة، والتي لن تكون القضية الفلسطينية بعيدة عنها.

إن تناول موضوع «مستقبل القضية الفلسطينية» في إطارها المشرقيّ؛ يؤشر على ملامح مرحلة تاريخية عمرها حوالي مئة عام من الصراع، والعنف بمختلف أشكاله، والمتغيرات الدراماتيكية، وألوان المعاناة التي شهدها المواطن العربي في هذه المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإننا نستشرف الآتي بوتيرةٍ سريعة عبر ما يتردد عن تغيير الخرائط والتحالفات واتجاهات الحلول، وما يدور حول صفقة القرن القادمة، إلى جانب مشاريع القوى الإقليمية والدولية وتأثيرها الذي نعرفه.

وضمن الإطار المشرقي العربي، فإن المعنيَّ بالتأطير هنا هو التكامل بين دول الإقليم على أساس المشتركات في العوامل، التي تفرض بدورها التكاملية، كما تمهِّد للتعاون من أجل التصدي لتحديات يعاني منها الجميع وهي بطبيعتها ممتدة التداعيات وتشمل الجميع، ولا تستثني طرفاً على حساب طرف آخر، وفي مقدمتها مكامن القصور التنموي، وندرة المياه، والنقص في الطاقة، وموجات اللجوء والنزوح البشري نتيجة الصراعات الدامية والحروب المستمرة في المنطقة.

لقد لخَّصتُم سيدي سمو الأمير الحسن بن طلال -حفظكم الله ورعاكم- هذه التوجهات، عند الحديث عن دور الشباب العربي، عدّة المستقبل وعتاده، في التفاعل مع التحديات الحقيقية التي تواجه الشعب الفلسطيني، من خلال الدعوة إلى تأسيس مرصد متخصص بالشؤون الفلسطينية، بمعنى التعامل معرفياً مع الأحداث والوقائع وصناعة «حالة متقدمة من التفاعل» غير محصورة بيوميات الأحداث الآنية، وإنما هي حالة تستمد قوة تأثيرها وفاعليتها من الاستناد إلى تراكم معرفي قائم على النظرة إلى الماضي كمقدمة للمستقبل، والتفكير في كيفية تأمين مستقبل الأجيال القادمة على أرضية من القيم السليمة التي يحكمها التفاؤل لا جلد الذات أو العدمية.

الإخوة والأخوات الأفاضل

إن الترابط الأردني الفلسطيني يعدّ شرطاً من شروط إقرار السلم والاستقرار في المنطقة، فلا معنى للسلام من دون الفلسطينيين، ولا سلام أيضاً من دون الأردن، مما يحتم استمرار التنسيق والتعاون بين الجانبين، واستمرار دور الأردن التاريخي منذ بدايات النهضة العربية في الدفاع عن الحقوق العربية والفلسطينية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتثبيته على أرضه، واستعادة حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، وإنهاء الاحتلال.

وفي هذا السياق؛ تحضر حيوية تفعيل الوسائل الدبلوماسية والقانونية في المحافل الدولية لإبقاء القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية قضية ضمير حيّة، وتعزيز الصمود العربي المقدسي بكافة الطرق، ودعم الوجود العربي في المدينة المقدسة، بما في ذلك إبقاء التواصل مع مواطنيها العرب على وتيرة عالية معنوياً ومادياً، والعمل على إنماء الموارد العربية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية فيها، والوقفية أيضاً.

إن تلاحق التطورات وتداخلها على الصعيدين الإقليمي والدولي يجعل من إعادة ترتيب الأولويات في الرصد والعمل البحثي مسألة ملحّة وضرورية، تقتضي سرعة الاستجابة، لكن ليس على حساب الوضوح والشمولية، ودون أن ينفلت زمام الموضوعية والعقلانية في التحليل عن معطيات وحقائق لها أسانيدها وشواهدها من الواقع المنظور والملموس. ولعل ذلك يشي بحيويَّة دور الفكر في التأسيس لمنطلقات النهوض نحو المستقبل،

وإضاءة سبل السير نحو برٍّ الأمان والاستقرار، والاحتماء بمنجزات حكمة الفكر، وإحكام التخطيط ودقة العمل.

إن تراثنا الفكري، والمخزون القيميّ الأخلاقي لدينا، وفي ظل الظروف المضطربة التي عانت منها الأمة على مدى سنوات وعقود ماضية، يدعواننا إلى إعادة النظر في أسباب مشكلاتنا على مختلف الصعد بنظرة مستشرفة لا متقهقرة إلى الوراء حينما نتحدث عن مفهوم النهضة، وإلى إعطاء ميزة «التفكير خارج الصندوق» دورها في فتح الآفاق من جديد لحياة أفضل في هذا المشرق العربي تقوم على الفهم والتفهم والتفاهم، وعلى النزعة الإنسانية الحرّة، واستكشاف مكامن بناء الإنسان العربي الجديد وتخفيف معاناة المجتمعات العربية إلى أقصى حدّ ممكن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الفصل الأول

الماضي كمقدمة للحاضر والمستقبل

ثوابت العلاقة الأردنية–الفلسطينية
(مراجعة تاريخية)

أ. د. هند غسان أبو الشعر*

إضـــاءة

تركز الورقة، المقدَّمة في هذه الحلقة النقاشيّة النوعيّة، على العلاقة الأردنية–الفلسطينية المتجذرّة والمتجدّدة، عبر تقديم مراجعة تاريخية بمنهجيّة علميّة تعتمد على دراسة المصادر المتوفّرة لتقديم رؤية شاملة، في ظل الافتقار لدراسة تاريخية منهجية وموثقة تدرس تلك العلاقة المتجذّرة عبر التاريخ.

إن هذه المراجعة التاريخية يجب أن تقوم على الحقائق التاريخية وليس على المتغيرات السياسية، وأن هذا هو زمنها، وسنحدد رؤيتنا بالنقاط الآتية:

أولاً: لا يمكن دراسة العلاقة الأردنية – الفلسطينية بمعزل عن وحدة بلاد الشام عبر التاريخ، أو عن سورية أو المشرق. وسورية في العهد اليوناني قبل الميلاد تعني الساحل الشرقي للبحر المتوسط والذي يمتد ليشمل بلاد ما بين النهرين والهلال الخصيب، وهي الحدود المعروفة عند المؤرخين بـ «اليونان والرومان»، أما المشرق (موضع طلوع الشمس) فيعني جغرافياً سورية الكبرى التي تضمُّ الهلال الخصيب، وهي المنطقة الواقعة شرق البحر المتوسط، وهذا يعني أن الأردن وفلسطين، جغرافياً

---

* أكاديمية وباحثة في التاريخ/الأردن.

وحضارياً قد ارتبطا بمصير واحد عبر التاريخ، وحملا هوية واحدة رغم تعدّد القوى السياسية والحضارية.

ثانياً: عرفت هذه المنطقة، منذ العصور القديمة، قوى سياسية وحَّدتها، وأعطتها طابعاً حضارياً متقارباً، فقد شهدت حضارات محلية راقية مع الكنعانيين والعمونيين والأدوميين والأنباط والسريان الآراميين، وتعرّضت لغزوات من الفراعنة والأشوريين والبابليين والفرس واليونان والرومان والبيزنطيين قبل الإسلام، وفي العهد الفارسي دمج الملك داريوس الكبير سورية الكبرى وقبرص في ولاية واحدة، ووضع لها قوانين وأنظمة نقدية موحدة وشقّ الطرق، لتمكين التجارة، لكن انتصار الإسكندر المقدوني نقل سورية ومصر إلى العهد الهلليني مع السلوقيين والبطالمة حتى عام ٦٤ ق. م، حيث أصبح المشرق مركزاً للحضارة اليونانية، فبُنيت المدن اليونانية في شرقي الأردن وفلسطين، وتحدث السكان بالآرامية واليونانية، وتميزت هذه المرحلة بظهور حلف المدن العشرة (الديكابوليس)، في شرقي الأردن وفلسطين، فكانت منطقة موحدة تجارياً وحضارياً.

وبعد عام ٦٤ ق.م؛ استولى الرومان على المشرق، وحاولوا حماية سورية من هجمات الفرس ونفوذ القبائل البدوية، ومع العهد البيزنطي كانت التقسيمات الإدارية في سورية تضمُّ خمس محافظات، ومنها فلسطين التي تشمل فلسطين الأولى، وفلسطين الثانية ومركزها بيسان وتضم مدينة جدارا في شرقي الأردن، فيما ضمّت فلسطين الثالثة ما يُعرف بالولاية العربية ومركزها بترا، وقد استمر الحكم البيزنطي حتى بدأت حركة الفتوحات العربية الإسلامية.

ثالثاً: يبدو من هذه المفاصل في العصور القديمة أن القوى السياسية التي مرّت على المشرق وسورية قد وحَّدت الإدارة والحضارة، وأعطت لأهالي المنطقة وحدة حضارية، أما القبائل العربية فكانت تتسرّب عبر الحدود من شبه الجزيرة العربية، وقد استقر بعضها وشكَّل دولاً متحضِّرة، مثل الغساسنة في بلاد الشام والمناذرة في الحيرة والأنباط في جنوبيّ الأردن، وكانت أراضٍ من الأردن وفلسطين جزءاً من دولة الغساسنة العربية ومن دولة الأنباط، ولكن المنطقة لم تأخذ الطابع العربي إلا بالتدريج بعد انتشار الإسلام.

رابعاً: ارتبط الفتح الإسلامي بالتعريب، وقد قُسّمت البلاد المفتوحة إلى أجناد ترتبط بالحركات العسكرية، وكانت بلاد الشام في العهد الأموي مركز الدولة ويحدّها بحر الروم من الغرب والبادية شرقاً من أيلة إلى الفرات، وآخر حدودها مما يلي مصر، وهذا يعني أنها إدارياً تتطابق مع الواقع الجغرافي ولا تختلف عما كانت عليه في العهد البيزنطي، وكانت أرض فلسطين وأرض الأردن وحدة إدارية وحضارية وسكانية واحدة.

خامساً: إن الجديد خلال هذه الفترة يتمثل في حركة القبائل العربية الكبيرة من عرب الجنوب وعرب الشمال وانتشارهم في المناطق المفتوحة وتنظيم استقرارهم. وتشير الدراسة، من خلال المصادر، إلى أن القبائل العربية نفسها التي استقرت في فلسطين قد استقرت، أيضاً، في شرقيّ نهر الأردن، وربما عاد هذا إلى نظام الأجناد الذي يشبه نظام البنود البيزنطي، وتسجِّل الروايات التاريخية المبكِّرة أن عمليات إسكان للقبائل العربية تمّت في العهدين الأموي والعباسي لأسباب سياسية ترتبط بالثورات والولاء السياسي والأحزاب، وحدث هذا مثلاً لقبيلة لخم في فلسطين والأردن ولبنان، وقد شهدت هذه المرحلة تعريباً تدريجياً للمنطقة مع انتشار الإسلام بعد القرن الأول الهجري، مع بقاء المظاهر المسيحية البيزنطية في حواضر المنطقة وريفها.

سادساً: استقرت التنظيمات الإدارية في العهد العباسي واستقرت معها القبائل في بلاد الشام، وكانت ولاية الأردن مركزها طبريا وتمتد من صور وعكا إلى البلقاء حتى أيله على خليج العقبة، وفيها ١٣ كورة هي: طبريا والسامرة وبيسان وصفورية وعكا وبيت راس وجدر وآبل وسوسية وفحل وجرش وكورة قدس وصور، ما يعني إحكام التمازج الإداري والسكاني بين أجزاء من أراضي فلسطين الحالية مع الأردن.

سابعاً: عملت التقسيمات الإدارية الثابتة على استقرار السكان وممارسة الحياة اليومية بأمان، وكانت منطقة شرقي الأردن مركز الحركة التجارية بمرور الطريق التجاري الذي يتقاطع مع طريق الحج الشامي، ويتصل بطريق الحج المصري، ومعنى هذا اتصال الحجاز ببلاد الشام ومصر؛ أي بالمشرق، وعلى هذه الأرض يلتقى المشرق بالمغرب العربي والأندلس، ويمكن من خلال المصادر التاريخية متابعة نشاط أهالي بلاد الشام، مقابل انتقال مركز الإدارة والسلطة مع الخلافة العباسية نحو المشرق الإسلامي بتأسيس بغداد والانفتاح نحو آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، وفي الوقت الذي تراجعت

فيه مكانة بلاد الشام الإدارية مقابل السلطة السياسية والإدارية لبغداد، تداخلت وتكاملت منطقة بلاد الشام سكانياً.

ثامناً: أصبحت وحدة بلاد الشام حقيقة جغرافية وإدارية وسكانية، وكانت حركة السكان طبيعية ترتبط بالتجارة وطريق الحج الشامي، وكانت فلسطين وقصباتها وحدة إدارية، ومع ظهور مرحلة الدويلات المستقلة (الإخشيدية والطولونية والفاطمية) تم ضمّ بلاد الشام إلى مصر، وكانت فلسطين وشرقي الأردن ضمن حدود هذه الدويلات مما وحَّد أوضاعهما الإدارية والسكانية. وقد لاحظنا أن كل قوة سياسية أو دولة تظهر بمصر، كانت تسعى لضمّ بلاد الشام، كما فعلت الدولة الطولونية والإخشيدية والفاطمية والأيوبية ودولتا المماليك ومن بعدهم الدولة العثمانية، حيث ترسّخ مفهوم وحدة بلاد الشام والمشرق العربي.

تاسعاً: مع قدوم الحملات الفرنجية إلى بلاد الشام، توسّعت مملكة بيت المقدس وضمّت أجزاءً من شرقي الأردن، وكان الطابع العربي والإسلامي راسخاً في المنطقة، ولكن أهالي بيت المقدس من العرب تأثروا بالواقع الجديد، وانتقلوا من القدس إلى الجوار في فلسطين وشرقي الأردن ودمشق ومصر، مما أحدث نقصاً في سكان مملكة القدس، فقام ملك مملكة القدس، بلدوين الأول، بتحريك أهالي من عجلون والكرك وأسكنهم في القدس فيما عُرف باسم (حارة المشارقة) وهم من المسيحيين الأرثوذوكس وكانت من الحارات الكبيرة في القدس، مقابل استقرار الفرنجة في حارة البطرك بالقدس وهم من اللاتين، وهذا يعني أن أهالي شرقي الأردن شكلوا جزءاً من تركيبة القدس السكانية ضمن حارة المشارقة.

عاشراً: تغيرت التركيبة السكانية للقدس في العهد الأيوبي، فقد أحضر (القائد الإسلامي العسكري ومؤسّس الدولة الأيوبية) صلاح الدين الأيوبي جماعات من الأكراد وأسكنهم بالقدس في حارة الشرف، ومع تداول السلطة بين الفرنجة والأيوبيين حدثت هجرات قسريّة للسكان فتوجه بعضهم إلى الكرك وعجلون واستقروا فيهما، وكانت حالة القدس خاصة؛ إذ لم ينطبق هذا على كل فلسطين، ومع ذلك كانت منطقة شرقي الأردن

ملاذاً لأهالي فلسطين عند حدوث ظروف قسرية تجبرهم على الهجرة، سواء أكانت عسكرية أم سياسية أو جرّاء حدوث أوبئة وأمراض، وقد أدى هذا الأمر إلى التداخل والاندماج السكاني بين أهالي شرقي الأردن وفلسطين.

حادي عشر: مع عهد المماليك في الدولتين الأولى والثانية؛ استقرت الإدارة وقسمت بلاد الشام إلى وحدات إدارية (نيابات)، حيث كان في فلسطين نيابات صفد وغزة والقدس، وبسبب اهتمام المماليك بالتجارة فقد ازداد نشاط بلاد الشام، حيث قبض المماليك على عنق البحار بالاستيلاء على المنافذ البحرية في البحر الأحمر والخليج العربي والبحر المتوسط، وسيطروا على المرافئ البحرية وعقدوا المعاهدات الدولية لتوسيع التجارة، ولم يغفلوا الطرق البرية وطريق الحج الشامي والمصري، واهتموا بالأسواق والخانات والقيصاريات، مما زاد من اختلاط السكان وسهَّل تحركاتهم في نطاق المشرق، وعرفت حواضر بلاد الشام، ومنها القسم الجنوبي من بلاد الشام وهو فلسطين وشرقي الأردن، نشاطاً ملحوظاً، وحراكاً سكانياً واسعاً، طبقاً للمصادر التاريخية. وقد خدم توجه المماليك نحو دعم الأوقاف والمؤسسات الوقفية، من مدارس ومساجد وسبل وخانات ودكاكين، في زيادة الحراك السكاني في كلّ بلاد الشام ومصر باعتبارهما مركز نشاط المماليك. ويتبين من مصادر العهد المملوكي، وخاصة كتب التراجم، زخم العلاقة الوثيقة بين أهالي جنوبي سورية؛ أي فلسطين وشرقي الأردن، حيث ذكرت مساهمات أهالي السلط وحسبان وقرى عجلون، مثل باعون وإيدون والحصن، في التعليم والإشراف على الأوقاف في القدس وفي سلك القضاء، وهي حالة تستحق الدراسة، وعلينا أن نتذكر أن هؤلاء القضاة والمدرسين والمشرفين على الأوقاف من أهالي شرقي الأردن، استقر بعضهم في القصبات والحواضر التي عملوا فيها وأصبحوا جزءاً من التركيبة السكانية.

ثاني عشر: مع دخول السلطان سليم الأول العثماني إلى بلاد الشام عام ١٥١٦م وإلى مصر عام ١٥١٧م، دخلت بلاد الشام في حدود دولة جديدة هي الدولة العثمانية، وظلت كذلك حتى عام ١٩١٨م، وهي مرحلة طويلة تصل إلى أربعة قرون، وتختلف فيها علاقة الدولة بالسكان، لكن الثابت فيها ارتباط فلسطين وشرقي الأردن بوحدة بلاد الشام، وقد حرصت الدولة على ضمان طريق الحج الشامي باعتبارها حامية الأراضي

المقدسة، ولم تكن مخاوفها من القوى الخارجية بل من سطوة القبائل البدوية، لذلك حرصت على بناء المخافر والبرك وضمان الأمن للحجاج. ويمكن، من خلال المصادر المتوفِّرة في تلك المرحلة، ملاحظة اتجاه الاقتصاد في بلاد الشام نحو الزراعة، واستمرار الحواضر القديمة في نشاطها التجاري ونضوج نظام الحرف، كما يلفت الانتباه تداخل المناطق بين فلسطين وشرقي الأردن إدارياً، وتحديداً بين البلقاء ونابلس، وقد عزَّز هذا الترابط الإداري زخم النشاط التجاري والسكاني بين نابلس والسلط. ويمكن هنا التوقف عند مرحلتين، ما قبل التنظيمات العثمانية وما بعدها، فقد شهدت فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر نقلة حقيقية في بلاد الشام مع تطبيق التنظيمات العثمانية وإقرار الدستور، فانتشر الأمن وزادت حركة التجارة والانفتاح نحو الغرب، وظهرت قوة القناصل الأجانب وافتتحت المدارس والمحاكم المدنية، وزادت حركة السكان بين الأردن وفلسطين بشكل واضح، وخاصة بالنسبة لأهالي نابلس والقدس وجوارهما باتجاه قصبات إربد والسلط وعمان والكرك ومادبا، وكانت تجارة السلط والقدس ونابلس تتم بشكل أسبوعي، وقد استقرت عائلات نابلسية ومقدسية في السلط، وشكلوا ما يُعرف بحارة النوابلسة وحارة الأغراب. أما في إربد وجوارها فقد استقرت عائلات من سمخ وصفد والناصرة ونابلس، مقابل استقرار عائلات من الخليل وقراها في الكرك، وعائلات من بيت ساحور وبيت جالا والقدس في مادبا. ومع استقرار المهاجرين من الشراكسة في عمان وجوارها فقد استقرت عائلات من نابلس والقدس، أيضاً، في عمان، وبدأت حركة من الوافدين من قرى نابلس وجبال القدس باتجاه البلقاء، وعملوا بالزراعة وتعمير ما تم خرابه «الخِرَب»، في حين نزحت عائلات من الحصن واستقرت في الناصرة، وهي عائلات مسيحية.

وقد لاحظنا في دراسة تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني أن هناك حركة استقرار كبيرة بين الموظفين الذين يعملون في الإدارة والتعليم والقضاء من أهالي فلسطين في قصبات إربد وعمان والسلط والكرك، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما هو الحال مع كل من التجار الشوام واللبنانيين، وقد ترتب على هذا الحراك السكاني على أراضي شرقي الأردن ازدياد حالات المصاهرة والشراكة في التجارة والعمل الزراعي، وهو ما تكشف عنه سجلات المحاكم الشرعية التي وثَّقت لحالات الزواج بين

قرى وقصبات فلسطين وقرى وقصبات شرقي الأردن، كما وثقت للتجارة المشتركة ولعمل الوافدين من الفلاحين من فلسطين في «الخرب» والقرى في شرقي الأردن، ولا بد من التذكير بأن تجارة مادة القلي كانت دائمة عبر التاريخ بين مناطق البلقاء وقصبة نابلس لخدمة صناعة الصابون، التي تعتمد على هذه المادة التي تنبت في مناطق شرقي الأردن، وكانت تنقل عن طريق بدو البلقاء على قوافل من الجمال إلى نابلس، وكانت السلط وقراها تزوّد القدس ونابلس بإنتاجها من الزبيب المعروف ببنت الشام، وبمادة السماق التي تستخدم في الدباغة، وبالسمن والجميد ومنتجات الألبان وبعض المنتجات الزراعية.

وأخيراً؛ فإن خير دليل على هذه العلاقة التكاملية بين القدس وجوارها والسلط وجوارها، لجوء كلّ من أهالي قرية الفحيص وبعض أهالي السلط عام ١٩١٨م إلى القدس في أثناء الحرب العالمية الأولى لمدة عام كامل حتى انتهاء الحرب.

تتضح العلاقة المتجذرة بين قبائل فلسطين وشرقي الأردن من خلال قراءة الروايات الشفوية التي قدمتها عشائر شرقي الأردن لأصولهم، ونشرها (الضابط البريطاني) فردريك بيك في كتابه عن تاريخ القبائل في الأردن في الثلاثينيات من القرن العشرين[١]، وقد وجدنا في دراسة هذه الروايات تأكيداً من الأهالي على التداخل بينهم وبين عشائر فلسطين، كما أن دراسة الكزاندر شولش عن التحولات في فلسطين[٢]، قد عززت طبيعة هذه العلاقات في الأحلاف العشائرية بين عشائر فلسطين وشرقي الأردن القيسية ضدّ عشائر فلسطين وشرقي الأردن اليمنية، كما ظهرت أحلاف ثنائية بين عشائر بني صخر في الأردن والتياها في بئر السبع، وبين الجبارات في بئر السبع وبني عطية في الأردن ومعهم عشائر الخليل والكرك، وحلف الحويطات في جنوب الأردن مع الترابين في بئر

(١) كتاب «تاريخ شرقي الأردن وقبائلها»، تأليف فردريك بيك في عام ١٩٢٧. (المحرّر)

(٢) كتاب «تحولات جذرية في فلسطين (١٨٥٦- ١٨٨٢م): دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي»، تأليف الكزاندر شولش، نشر في ١٤١٤- ١٩٩٣. (المحرّر)

السبع، وحلف الشمال بين عشائر السرحان والسردية في بادية الشمال بالأردن، وبين عشائر الفحيلي في شمال فلسطين؛ إذ يبدو أن العلاقات كانت بين الأهالي وثيقة، بعيداً عن الجغرافيا، عبر تاريخ هذه المنطقة.

علاقة الأردن وفلسطين في العهد الوطني

مع انطلاقة النهضة العربية، وإعلان الشريف الحسين بن علي للثورة على الاتحاديين عام ١٩١٦م، شارك أهالي فلسطين من النخبة الفكرية والسياسية في أحداث الثورة العربية الكبرى، وتكشف كتب المذكرات عن دور بعض هذه الشخصيات، ومنهم عوني عبد الهادي الذي انضم للأمير فيصل في مؤتمر الصلح بباريس وبقي مع الوفد ومثّل الحجاز، وغيره ممن شاركوا أهالي بلاد الشام في جيش فيصل بن الحسين المعروف بجيش الشمال، وقد نشرت جريدة العاصمة الرسمية في دمشق عند قيام الحكومة العربية الفيصلية أسماء المشاركين في معارك معان من أهالي بلاد الشام والعراق والحجاز واليمن، حيث منحهم الأمير فيصل بن الحسين «وسام معان» تقديراً لصمودهم في المعارك القاسية التي جرت على أرض معان، ومنهم من أهالي القدس ونابلس وغيرها من القصبات والقرى، وقد استمر هذا الدور مع دخول الأمير فيصل بن الحسين دمشق، وتشكيل أول دولة عربية بعد سقوط الدولة العثمانية، وكان من أهالي فلسطين عيسى داؤد العيسى صاحب جريدة فلسطين الصادرة في يافا عام ١٩١١م، وهو خريج الجامعة الأمريكية ببيروت وعمل سكرتيراً خاصاً للأمير فيصل ثم رئيساً للديوان وعاد إلى فلسطين بعد فاجعة «معركة» ميسلون وخروج الملك فيصل من سورية، ويمكن من خلال مراجعتنا لأعداد جريدة «**فلسطين**» التوقف عند الآتي:

١- مبايعة أهالي فلسطين للحسين بن علي خليفة للمسلمين عام ١٩٢٤م (عدد ٦٥١ في شباط من عام ١٩٢٤م، ص٦) وورد في الجريدة: (اليوم بايع مندوبو فلسطين وقضاتها ومفتوها وأهل الحلّ والعقد فيها جلالة الملك الحسين بالخلافة في مقره بالشونة بحفلة بالغة منتهى الجلال، البطاركة ورؤساء الأديان ومراسلو الصحف ومشايخ العشائر كانوا حاضرين، أمير إحدى مقاطعات الهند شجاع الملك وحاشيته بايعوه وشهدوا الحفلة.. سورية بايعت وخطب باسم جلالته بالجامع الأموي وسواه..)، وكان أهالي

فلسطين اجتمعوا ووقعوا على نسختين للمبايعة واحدة ترفع مع القلم الذي كتبت فيه إلى الملك الحسين، فيما تُحفظ الأخرى مع قلمها في المسجد الأقصى المبارك.

٢- متابعة الجريدة لزيارة الحسين بن علي لعمّان عام ١٩٣٠م، وتسجيل تفاصيل قدوم وفد كبير من أهالي فلسطين للترحيب به، ونشرت الجريدة خطب الوفود من القدس ونابلس وحيفا وطولكرم ويافا وغزة، كما حضر وفد من كل الصحف الفلسطينية، ومنها الجامعة العربية والحياة واليرموك مع صحف سورية والمهجر.

٣- تغطية أحداث وفاة الحسين بن علي، وتفاصيل خروج نعشه من عمّان باتجاه القدس ليدفن في المسجد الأقصى، حيث توجه وفد من وجهاء فلسطين إلى عمّان للاشتراك في موكب الجنازة، واستقبل الموكب وفداً من العلماء والأعيان على جسر اللنبي، ووفداً آخر في أريحا حيث خرج أهالي أريحا وجميع العشائر على طول طريق الموكب، واستقبله وفد من أهالي قرى العيزرية ورأس العامود، وعند باب الساهرة استقبلت الجماهير الحاشدة من المشيعين الجثمان وحملوه على الأكتاف حتى الحرم الشريف عن طريق باب العامود، وعلى جانبي الطريق اصطف طلبة المدارس وحملة الأعلام من الجمعيات والنوادي والنقابات، ومعهم العلماء ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي ورؤساء البلديات في كل فلسطين، ووفود البلدان العربية والوجوه والأعيان.

٤- حضور وفود من كل أنحاء فلسطين لاستقبال الملك فيصل بن الحسين في عمّان عام ١٩٣٣م، ومنهم وفد من يافا والرملة والقدس وحيفا وأهالي وادي الحوارث وأريحا ونابلس. ويبدو من المادة الصحفية الوافية ترحيب أهالي عمان بالقادمين حيث تمت استضافتهم ببيوت أهالي عمان.

٥ – بعد ثلاثة أشهر فقط من تاريخ هذه الزيارة توفي الملك فيصل الأول في سويسرا، وقد عمّ الحزن على هذه الخسارة الكبيرة كل مدن فلسطين، واستقبل جثمان الملك في حيفا وأقيم له تمثال في إحدى ساحات مدينة حيفا، وذهبت الوفود إلى عمان لتقديم العزاء بالراحل الكبير للأمير عبد الله بن الحسين.

٦ – كانت علاقة الملك عبد الله بن الحسين بالعائلات الفلسطينية حميمة، وكان يقوم في أحيان كثيرة بإصلاح ذات البين بين العائلات الفلسطينية، وقد زار العديد من المدن، ومنها الناصرة وحيفا والقدس وطولكرم، وبعضها تلبية لدعوات عائلية في إشارة للعلاقات المتينة بين الشعبين والقيادات الفلسطينية والأردنية.

أهالي فلسطين في عهد الإمارة

أولاً: إنّ العودة إلى جريدة «**الشرق العربي**»، وهي الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن، ومتابعة «قانون الجنسية» المنشور والذي أعطيت بموجبه الجنسية الأردنية لأهالي الإمارة، نشرت بالتفصيل أسماء الشخصيات التي تمتعت بالجنسية الأردنية في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، ومنهم أهالي من القدس ونابلس وجنين وحيفا ويافا وغيرها من الحواضر الفلسطينية، تماماً كما هو الحال مع شخصيات استقرت في الإمارة مبكراً من دمشق وحلب واللاذقية وبيروت وطرابلس الشام وغيرها من المدن والقرى الشامية ومن أهالي الحجاز ونجد واليمن، وهم من الذين انطبقت عليهم شروط التمتع بالجنسية ممن أقاموا على أرض الأردن زمناً محدداً بما يعطيهم الحق في الجنسية، وهذا يؤكد ما ذكرناه سابقاً عن التداخل السكاني الدائم.

ثانياً: العودة إلى سجلات الطابو العثمانية، والتي ترجع إلى سنة ١٨٧٦م، تؤكد استقرار العديد من عائلات القدس ونابلس وتملّكهم في السلط، مقابل استقرار عائلات من صفد وسمخ والناصرة وتملكهم في إربد وجوارها، واستقرار عائلات من الخليل في الكرك، وعائلات من بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور في مادبا، وهذا المصدر يؤكد استقرار وتملّك عائلات من فلسطين قبل النكبة الفلسطينية (عام ١٩٤٨م) بزمن طويل، وهو ما لم يُدرس من قبل، لكن مجموعة من الدراسات التي تناولت قصبات الأردن وعادت إلى سجلات الطابو حددت أصول الأهالي من أصحاب الأملاك، في إشارة واضحة إلى التداخل السكاني قبل تأسيس الحركة الصهيونية وقيام دولة إسرائيل وطرد أهالي فلسطين من أرضهم وقراهم، ولا علاقة للسياسة بهذه الحركة السكانية الطبيعية التي ترتبط بالمعاش والظروف الاقتصادية، حيث كانت هذه الهجرات فردية وطبيعية ودائمة، ومن الطبيعي أن تحدث المصاهرات.

ثالثاً: نؤكد هنا تأثير شعارات الثورة العربية الكبرى، التي تمثلت على أرض الأردن وزادت من التلاحم، فكانت من العوامل المؤثرة في تشكيل ثوابت السياسة الأردنية التي استقطبت كل العناصر الفعالة بصرف النظر عن الأصول، وهذا العامل يؤكد فلسفة وخصوصية تكوين الدولة الأردنية، ودور العامل السكاني فيه، فالتركيبة السكانية للأردن، قبل تشكيل الدولة الوطنية، كانت تتقبل التعددية في الأصول والمنابت، ولم يكن الشامي أو المصري أو النجدي أو الحجازي أو المغربي يشعر بالغربة، كما لم ترفضه مجتمعات القصبات الأردنية أو أريافها، مما عزَّز اندماج عناصر هذا المجتمع الذي يقوم على العشائر المستقرة في هذا الإطار الجغرافي عبر العصور، فضلاً عن أن الوافدين من المهاجرين من بلاد القفقاس ومن الأكراد والأرمن والتركمان قد اندمجوا وكوَّنوا ركناً من أركان هذا المجتمع.

رابعاً: الثوابت التي أرستها السياسة الأردنية منذ عهد الإمارة دعمت العلاقات ورسَّختها، فكان وجود رؤساء الوزارات والوزراء من أصول فلسطينية أمراً مقبولاً لأنهم في الأصل ممن استقروا في المنطقة حتى قبل قيام الإمارة، وربما عاد هذا الأمر إلى الوعي السياسي للأهالي الذي تأسس على الروح القومية التي أرستها الثورة العربية الكبرى وحماها الجيش العربي، الذي دخلته عناصر من فلسطين كما دخلته عناصر من شرقي الأردن، حيث شكَّل الجيش العربي المؤسسة العسكرية الحامية والمطوّرة للحياة القبَلية والتعليم وانتشار السكان في البيئات المتعددة، وهو القوة الضاربة التي حققت على أرض فلسطين بطولة تستحق كل التقدير.

خامساً: مع ازدياد حركة الهجرة الصهيونيّة إلى فلسطين، وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين وشرقي الأردن، بدأت السياسة البريطانية بتطبيق معاهدة سايكس – بيكو (عام ١٩١٦م) وبتهيئة الظروف لتحقيق وعد بلفور (عام ١٩١٧م). ويمكن من خلال الصحافة والوثائق والروايات الشفوية توثيق الدور الشعبي والرسمي الأردني، وهو مدروس ومعروف ويمكن العودة إليه، ولا حاجة لتأكيد موقف العشائر الأردنية ودعمها للثورات على أرض فلسطين بكل الوسائل المتاحة، ونستذكر هنا الهجوم الذي قادته العشائر الأردنية في الشمال على المستعمرات الصهيونية عام ١٩١٩م.

سادساً: يمكن العودة للصحافة الفلسطينية والصحافة الأردنية لتوثيق دور العشائر الأردنية في دعم الثورات على أراضي فلسطين، الذي يبدو من خلال المادة الموثقة التلاحم الشعبي الحقيقي والدعم التلقائي من الشعب الأردني للشعب الفلسطيني.

سابعاً: نشرت جامعة آل البيت ومركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام في الجامعة الأردنية، مجموعة من المجلدات التي تؤرخ للعلاقات الأردنية – الفلسطينية منذ عام ١٩٢١م، ضمن سلسلة الوثائق الهاشمية، ومنها فلسطين عام ١٩٤٨م (مجلد١ و٢ و٣ و٤) والإدارة الأردنية في فلسطين، ومجلد وحدة الضفتين، وما زالت السلسلة تصدر، حيث تُعدُّ مجلدات تنشر فيها الوثائق المحفوظة في أرشيف الديوان الملكي كما هي وتضعها بين أيدي الباحثين، ونأمل أن نجد دراسات منهجية تتناول هذه الوثائق التي تؤرخ للقضية الفلسطينية وللعلاقة المتجذرة بين الشعبين.

ختاماً

لا تتناول هذه الورقة الجانب السياسي، الذي يُترك لأهل الاختصاص في هذه الحلقة النقاشية، حيث ركَّزت على قراءة المصادر التي تقدم الصورة اليومية والشعبية التلقائية من دون التدخل في التاريخ الرسمي.

ويبدو من خلال هذه المراجعة؛ أن ثمة حاجة لإعادة كتابة تاريخ العلاقة المتجذرة بين الشعبين، بمراجعة المصادر التي تقدم التاريخ اليومي، مثل سجلات المحاكم الشرعية وسجلات الطابو والمذكرات وتسجيل التاريخ الشفوي المشترك ومراجعته، وخاصة في مجال التبادل التجاري والمصاهرات، وهو ما يؤكد أن ذاكرة واحدة تجمع الشعبين، وقد ظهرت هذه الحالة مع وحدة الضفتين، ونرجو أن نجد دراسات موثقة تؤرخ لهذه الحالة التي تقدم نموذجاً لا يتكرر للوحدة العربية الحقيقية.

العلاقة الأردنية–الفلسطينية
ومستقبل القضية الفلسطينية «البعد السياسي»

د. نادية سعد الدين *

ترتكز العلاقة الأردنية - الفلسطينية على مبادئ أساسية شكلت دعائم السياسة الأردنية الثابتة تجاه إسناد القضية الفلسطينية، ودعمها، استلالاً مما يمثله الأردن عمقاً عربياً راسخاً لكل القضايا المتصلة بتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي، وانطلاقاً من ثوابت الإرث الحضاري والتاريخي الممتدّ، و«التشبيك» العلائقي للنسيج المجتمعيّ المشترك، ووحدة الموقف السياسي المستند إلى «حل الدولتين»، والقاضي بإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين حسب القرار الدولي ١٩٤، باعتباره مصلحة قومية أردنية، مثلما يعدّ أساس البرنامج السياسي الفلسطيني.

ويستقيم هذا مع الرؤية المشتركة حول قضايا الوضع النهائي، ولاسيما قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث يستضيف الأردن زهاء مليوني لاجئ فلسطيني، بنسبة ٤٢٪ تقريباً، من إجمالي أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في الدول المضيفة، فضلاً عن قضية القدس، نظير ما تحتله من مكانة تاريخية أصيلة في الرعاية الهاشمية الممتدة، في ظل الرفض العربي والإسلامي والدولي لقرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، «الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي»، ونقل سفارة بلاده إليها، ومقابل التوافق الثنائي بشأن أساس حل الصراع العربي- الإسرائيلي، وفق المبادرة العربية للسلام،

* كاتبة وباحثة ومحاضرة أكاديمية في العلوم السياسية، مديرة تحرير «الشؤون الفلسطينية» في جريدة «الغد» الأردنية.

المُعلنة عام ٢٠٠٢ في بيروت، وسط محاولات أمريكية–إسرائيلية لإعادة صياغة مضمونها، بحيث يصبح «التطبيع» قبل «الحل»، وهو الأمر المرفوض من الجانبين الأردني والفلسطيني.

وتتجسد ثوابت العلاقة الأردنية–الفلسطينية عبر مسارها التاريخي الممتد، وضمن مفاصل تاريخية حاسمة، وسمت مرحلة ما بعد وحدة الضفتين، بحسب موضع الدراسة، والاعتراف الأردني بمنظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» عام ١٩٧٣، ومعركة الكرامة عام ١٩٦٨ التي قهرت العدو الإسرائيلي وكبَّدته الخسائر الفادحة وشكلت اللحمة الوطنية الأردنية الفلسطينية، من حيث تلاحم الجغرافيا والدم ووحدة المصير، مروراً بقرار فك الارتباط الإداري والقانوني عن الضفة الغربية عام ١٩٨٨، والتمثيل الأردني للوفد الفلسطيني المشترك في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، والتنسيق المشترك في مرحلة الحل الانتقالي، وفق اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وما بعده.

ويجد هذا التعاون الثنائي حضوره المعتبر في التنسيق والتعاون المشترك، والزيارات الرسمية المتبادلة، والمباحثات المتواترة حول آخر مستجدات الوضع في الأراضي المحتلة، وسبل مواجهة قرار ترامب بشأن القدس، باعتباره دعماً وإسناداً أردنياً ثابتاً يحمله الأردن الرسمي في كافة المحافل والمنابر الدولية، انطلاقاً من دوره التاريخي المعتبر للدفاع عن القدس، والمقدسات الدينية، الإسلامية والمسيحية، وحماية المسجد الأقصى المبارك وتثبيت صمود الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه.

بيد أن شكل العلاقة الأردنية-الفلسطينية يحتكم إلى التطورات المرتبطة بمسار القضية الفلسطينية، ومستقبلها، ومصير الصراع العربي- الإسرائيلي، في الإطار الأشمل، وإلى متغيرات المشهد الإقليمي العربي والدولي، التي تؤثر بدورها على القضية الفلسطينية.

فقد تأثرت أنماط تدخل القوى الدولية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، الرازحة تحت وطأة أحداث وتحولات حادّة منذ فترة طويلة، بمتغيرات النظام الدولي؛ إزاء التوزّع المتغير للقوة العالمية، والحقائق البنيوية المغايرة، وموازين القوى الدولية المختلفة، ضمن مسار تحوّلي «ملتبس»، قد يأذن بنهاية، أو سقوط، نظام دولي قديم نحو تبلور آخر جديد

لن تستقر ملامحه أو تتضح قواعده إلا بعد فترة من الزمن، قد تطول أو تقصر، وفق ديناميّات التغيير وسرعتها.

أذكت الأحداث والمتغيرات الجارية في المنطقة، منذ عام ٢٠١١، تراجعاً في الاهتمام العربي الإسلامي بالقضية الفلسطينية، بعيداً عن مواقف التضامن والنصرة، في ظل ضعف تماسك دول المنطقة، لاسيما اقتصادياً وسياسياً، واتساع نطاق وعمق صراعاتها، وغياب الإطار الجمعيّ القادر على حل خلافاتها وضبطها، تزامناً مع أزماتها البنيويّة العميقة، التي تجلت مواطنها بين هويات وطنية (قطرية)، وقومية (عربية)، ودينية (إسلامية) متصارعة، ونزعات طائفية ومذهبية متنامية، و«تحركات» انفصالية، و«ولاءات» أولية استبدلت بالدين، أو القبيلة، أو العرق، الأمة وعاءً حاضناً للهوية والانتماء، وحركات «جهادية» متطرفة تتقاطر تحت «حلم» إقامة الدولة الإسلامية، وجماعات مسلحة تتمدد في ساحات عربية بفعل التغذية الخارجية، مالاً وسلاحاً وعتاداً، بحيث بات النظام الإقليمي العربي، غالباً، مهيّأً لبروز النزاعات البينية ومهدداً بالاختراق الخارجي وظهور المحاور والأحلاف، وموئلاً خصباً لأنماط متمايزة، وربما متضادّة، من تدخل القوى الدولية الكبرى، مما فتح المجال أمام تحوّل في طبيعة التحالفات الإقليمية العربية والدولية، وتنامي أدوار فواعل إقليمية، متضاربة المنافع حيناً حدّ الخصومة، لاستثمار التغير طبقاً لمعطيات القوة فيها، ما يعني، في المحصلة، السير بالمنطقة نحو مزيد من عدم الاستقرار.

يأتي هذا في ظل ضعف القدرة العربية على توظيف التكامل الإقليمي لتحقيق استقلالية أكبر في القرار السياسي والاقتصادي، فيما تحضر جملة مفاعيل داخلية وخارجية معتبرة ضمن مسوغات تعثر الأنماط التعاونية في النظام الإقليمي العربي، رغم توفر المتطلبات والمحفزات الأساسية المؤسسة لأشكال من التفاعلات الممكنة داخله، والتي دارت حولها تجارب تكاملية تاريخية غير مكتملة، مقابل غلبة أنماط تفاعلات صراعية أو خلافية في حدّها الأدنى، في ظل مؤسسة الجامعة العربية التي لم تستطع آلياتها وأذرعها الجمعية بلوغ المستوى المطلوب من التعاون بين دولها، بينما يعدّ مجلس التعاون الخليجي مثالاً حياً لنمط تعاوني ناجز في بعض المواطن وسط خلافات معتبرة تعتري منظومته الداخلية، رغم الحرص الجمعيّ على الإبقاء عليه دون تفكيكه، ولكن من دون نجاح مساعي تحويله إلى «اتحاد»، حتى الآن.

وزاد من عمق مواطن الأزمة ترسيخ إشكاليات قائمة في النظام الإقليمي العربي، ومنها اتجاهه نحو «العسكرة»، وليس للاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي بين دوله، ما أدى إلى سيادة أعلى درجات العسكرة وأخطر أنواع الحروب ومعظم القواعد العسكرية، على حساب تفاعلاته التنموية والتكاملية وتحويله إلى كتلة أو جماعة اقتصادية – سياسية قادرة على التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي، وسط علاقات اقتصادية وتجارية بين أطرافه لا تتعدى ١١٪ من حجم تجارتها الخارجية، وقولبة مفهوم الأمن القومي ليصبّ في حماية أمن النظام وبقائه أولاً مع غياب مفهوم الأمن غير التقليدي[١]، وتشبيك التحالف مع الخارج مقارنة مع الداخل، ما جعله عرضة للاختراق الخارجي، إزاء كثافة صراعاته البينية وهشاشة تماسكه وتعرضه لموجة عاتية من الانقسامات الداخلية على أسس طائفية وعرقية مذهبية، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على القضية الفلسطينية.

وإذا كان ثمة انحسار غير خطي لدور القوى الدينية السياسية، في ظل تنامي الموقف الدولي المضادّ، فإن هذا يعني أن الحركات الإسلامية الفلسطينية ستواجه المزيد من الضغوط؛ إما لجهة إجبارها على الانخراط في التسوية السياسية تجنباً لإدراجها ضمن قوائم التنظيمات الإرهابية، أو لناحية إجراء تغييرات جوهرية في خطابها السياسي.

ورغم غلبة اللغة السياسيّة الأقل تشدداً على الخطاب العقيديّ الإيديولوجيّ في وثيقة «المبادئ والسياسات العامة» الرسمية لحركة «حماس»، التي أعلنتها في الأول من أيار (مايو) ٢٠١٧ بالدوحة، مع الحفاظ على الثوابت المحتكمة إلى محددات المرجعية الإسلامية، حيث خلت من مفردات شكَّلت أساس ميثاق الحركة، الصادر في العام ١٩٨٨، لصالح الاقتراب من مضمون برنامجها الذي خاضت به انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦ تحت قائمة «التغيير والإصلاح»، بما يعكس الاستجابة الملحّة للمتغيرات والأحداث الجارية في المشهد الإقليمي العربي المضطرب، منذ ست سنوات تقريباً، إلا أنها وجدت

(١) مصطفى علوي، «الثورات العربية وإشكاليات التعاون في مجالات الأمن غير التقليدي»، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد ١٨٦، تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١١، ص ص٣٦-٣٧.

تحفظاً دولياً، كما لم تشكِّل الأرضية السياسية المناسبة لتذليل العقبات أمام تحقيق المصالحة مع حركة «فتح».

وفي المحصلة؛ فإن تلك التطورات الجارية في المشهد الإقليمي العربي والدولي، والتي تأتي في ظل الإدارة الأمريكية الحالية والحكومة اليمينية الإسرائيلية، بما أسهم في انسداد الأفق السياسي، ستؤثر على مستقبل القضية الفلسطينية، وبالضرورة على شكل العلاقة الأردنية – الفلسطينية المستقبلية، حيث ستبقى الاحتمالات مفتوحة، ولاسيما على المديين القصير والمتوسط، كالتالي:

أولاً: لا تعدّ «الكونفدرالية» مطروحة للبحث الأردني والفلسطيني الرسمي حالياً؛ فقد أكد جلالة الملك عبد الله الثاني، أكثر من مرة، الرفض الأردني للخوض فيها قبل قيام الدولة الفلسطينية باعتباره أمراً سابقاً لأوانه، ولما يشكل الطرح مؤامرة على القضية الفلسطينية، مقابل التشديد على دعم الأردن المستمر للشعب الفلسطيني، حتى نيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس[1].

إن محاولة استدعاء الحديث اليوم عن الكونفدرالية قبل إنجاز الاستقلال الفلسطيني التام، رغم ما يحمل بعضه من دوافع طيبة تستهدف تجسيد العلاقة بين الجانبين عملياً بصيغة لا تبتعد كثيراً عن طبيعة القائم أصلاً بينهما، والحفاظ على مساحة الضفة الغربية المتبقية من يد الاحتلال الاستيطانية والتهويدية، إلا أنه يصيب، أساساً، مساحة ما تبقى من الضفة الغربية، المقطعة بفعل المستوطنات والطرق الالتفافية، بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، مما يعني، عملياً، الاعتراف بشرعية وقانونية المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الضفة الغربية والتي تأكل المساحة الأكبر منها، والتسليم بتلك الخارجة عن يد الاحتلال، وتحميل الأردن مسؤولية الجانب الأمني فيها، وفسح المجال أمام صيغ إسرائيلية خطيرة لنفي الحق الفلسطيني في إيجاد كينونته الوطنية المستقلة، كما يعني، أيضاً، إسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم

(١) «جلالة الملك: طروحات الكونفدرالية مؤامرة على الأردن وعلى الفلسطينيين»، موقع رئاسة الوزراء الأردنية، ٢/٧/ ٢٠٠٧، على الرابط: http://pm.gov.jo/content

وأراضيهم، حيث سيكون أمام هؤلاء، عند تنفيذه، إما البقاء حيثما يوجدون في الأردن؛ أي التوطين، أو الانتقال إلى الضفة الغربية؛ أي نسف حق العودة، عدا ما يحمله الطرح من محذور حرمان المواطنين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ من حق الإقامة في وطنهم، حيث سيسمح لسلطات الاحتلال بممارسة ما تخطط له دوماً بتهجير تدريجي «ترانسفير» لبلوغ اليهودية النقية الخالصة، وفق مزاعمها، وهذا كله يفتح الطريق أمام المقولة الصهيونية بـ «الوطن البديل» والحلول الجزئية أو المؤقتة التي تسهّل للاحتلال الترويج لدولة على حدود مؤقتة قد تلحق بالأردن، وفق المنظور الإسرائيلي.

ثانياً: بالرغم من دعم المجتمع الدولي لإقامة الدولة الفلسطينية، إلا أن الواقع الميداني يجعل من إقامتها أمراً مستحيلاً، في ظل سياسة الاستيطان الإسرائيلية التي تقضي على إمكانية قيام دولة فلسطينية، إزاء قضم نحو ٨٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وترك نحو ٢٠٪ فقط منها، وأقل من ١٣٪ من القدس المحتلة، بيد الفلسطينيين، والتي تمتد ضمن ثمانية «كانتونات» غير متصلة جغرافياً، بينما يُحكم الاحتلال السيطرة على المناطق المسماة «ج»، وفق تصنيف أوسلو، والتي تشكل ٦٢٪ من مساحة الضفة الغربية، بما تحويه من إمكانيات استثمارية وطبيعية واقتصادية، يقع ٩٠٪ من غور الأردن ضمنها، وتضم أقل من ١٥٠ ألف فلسطيني مقابل ٣١٠ آلاف مستوطن ضمن ١٢٤ مستوطنة و١٠٠ موقع استيطاني.

وإذا أضفنا لذلك أن ٢٣٪ من الضفة الغربية تُعد مناطق عسكرية مقفلة أو محميات طبيعية، وأن ٤٤٪ منها داخل منطقة «ج» غير مسموح بالبناء فيها للفلسطينيين، أدركنا قتامة الصورة.

ثالثاً: «حل الدولة الواحدة» يعدّ نقيضاً لركائز فكر المشروع الصهيوني، مثلما يشكل هاجساً للمنظور الإسرائيلي، ولا سيما البعد الديمغرافي منه، ولكن السياسة العدوانية الإسرائيلية قد تدفع بهذا الاتجاه، ولذلك تسعى سلطات الاحتلال لإبعاد شبحه عن طريق الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وطرح مشروع ضم الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، ولا سيما المنطقة «ج» منها.

رابعاً: إن الرؤية الإسرائيلية للكيان الفلسطيني المستقبلي لا تخرج، وفق تياراتها اليمينية واليسارية والدينية الأساسية، عن إطار حكم ذاتي محدود معني بالشؤون الحياتية للسكان، باستثناء السيادة والأمن الموكولين إليها، وقد يكون تحت مسمى الدولة، فلا مشكلة لديها. ومن هنا تتقاطر التيارات الإسرائيلية، بمختلف توجهاتها، حول رفض الانسحاب لحدود الرابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، وعدم إزالة المستوطنات أو تفكيكها، ورفض تقسيم القدس، ورفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم وقراهم التي هُجّروا منها بفعل العدوان الإسرائيلي عام ١٩٤٨، مع إمكانية السماح بعودة بضعة آلاف منهم وفق إطار ما يُعرف «لمّ شمل العائلات»، والإبقاء على منطقة الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية لما تشكله من أهمية استراتيجية في المنظور الإسرائيلي.

وتنسجم السياسة الإسرائيلية مع ما يصدر من تصريحات ومواقف من الإدارة الأمريكية، التي لا تملك رؤية استراتيجية للتسوية السياسية، أو لحل الصراع العربي-الإسرائيلي، وإنما إدارته فقط. ومن هنا تأتي خطورة قرار الرئيس ترامب بشأن القدس، وتخفيض حجم المساعدات المقدمة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، قبيل توقفها كاملاً، بما يعني حجب زهاء ٣٦٠ مليون دولار سنوياً عن الميزانية العامة للوكالة، والذي يشكل حوالي ثلثيّ ميزانيتها السنوية، بهدف تجفيف مواردها تمهيداً لتصفيتها نهائياً أو تسليم مهامها إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بعيداً عن عدم قانونية تلك الخطوة، بما يعني إبعاد قضيتي القدس واللاجئين عن طاولة المفاوضات، وبالتالي نسف العملية السياسية، فضلاً عن المشاريع التي تم طرحها وتسريبها، مؤخراً، ولا سيما مشروع ما يسمى «دولة غزة» مع ضم أجزاء من سيناء إليها وتوطين الفلسطينيين فيها أو إدراجهم في إطار الأردن.

وفي ظل المشهد الراهن لدول المنطقة، والانقسام الفلسطيني، الممتدّ منذ العام ٢٠٠٧، وتعثر خطوات إنجاز المصالحة الفلسطينية، والحصار الإسرائيلي المتواصل لقطاع غزة، والإدارة الأمريكية الحالية، والحكومة اليمنية الإسرائيلية المتطرفة، يبقى القلق من محاولات تحويل هكذا مشاريع أو مقترحات إلى واقع فعليّ.

ويستقيم هذا مع خطورة المساعي الأمريكية والإسرائيلية لإعادة صياغة المبادرة العربية للسلام، بما يعني «التطبيع» قبل حل «قضايا المرحلة النهائية»، وبالتالي تصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية.

خامساً: حل السلطة الفلسطينية ليس مطروحاً، من الفلسطينيين ومن المجتمع الدولي، بسبب تبعاته السلبية، إلا أن الإجراءات الأمريكية والإسرائيلية قد تدفع بانهيارها، وسط مساعي الاحتلال الإسرائيلي لأن تكون السلطة نواة للحكم الذاتي المحدود وليس تمهيداً للدولة الفلسطينية، إزاء انخراط زهاء ١٧٢ ألف موظف من مدنيين وعسكريين ضمن إطارها، وفي ظل عقيدة أمنية استثنائية لسلطة لا تملك جيشاً ومقيّدة أمنياً، وفق اتفاق «أوسلو» المنعقد عام ١٩٩٣، وتقع تحت الاحتلال، تشمل التعاون في حماية أكثر من نصف مليون مستوطن في ١٨٠ مستعمرة، وتأمين مستلزمات التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال.

وفي ضوء ما سبق؛ فإن موازين القوى السائدة لا تسمح للدولة الفلسطينية بالتحقق الفعلي، حيث سيكون الحل النهائي مواجهة بين موقف دولي ينادي بإقامة دولة فلسطينية من ناحية، وواقع ميداني يجعل تنفيذ ذلك مستحيلاً. وفي ظل ضعف القدرة العربية الفلسطينية على توظيف متغيرات القوة وإدارتها، فإن الجانب الإسرائيلي سيضغط تدريجياً تجاه جعل حلّ القضية الفلسطينية على حساب الدول المجاورة، ولا سيما الأردن، وعبر خنق اقتصادي في الداخل، وتوطين اللاجئين حيث هم، واستثمار التباينات العربية لتوسيع قاعدة الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، اعترافاً قانونياً أو واقعياً، وهو الأكثر احتمالاً في المدى القصير على الأقل.

إن إفشال المخطط الأمريكي–الإسرائيلي مرهون بمدى التغير في التوجهات السياسية العربية، رغم أن البنية العربية لا تشجع على إمكانية حدوثه، مثلما يتطلب استمرار التنسيق والتعاون الأردني – الفلسطيني المشترك لصدّه، كما يستدعي فلسطينياً؛ وضع استراتيجية وطنية موحدة تأخذ بناصية تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، وترتيب البيت الداخلي بإعادة تفعيل منظمة التحرير، مثلما يستدعي، أيضاً، دعماً عربياً إسلامياً خارج إطار المواقف التضامنية لنصرة الشعب الفلسطيني في مواجهة عدوان الاحتلال الإسرائيلي.

الفصل الثاني

التباينات الاقتصادية والاجتماعية في إطار المشرق العربيّ

القدس والقوة الناعمة

الدبلوماسية والثقافة في نقض «الرواية الإسرائيلية»

أ.د. عبد الحسين شعبان*

توطئة

نحن لا نلتقي ليتضامن بعضنا مع بعضنا الآخر، بل لنؤكد أننا جزء من حركة كونية واسعة ومنتشرة على امتداد العالم، تجمعها «قضية القدس» لبّ القضية الفلسطينية، بما لها من مكانة رمزية إنسانية وروحية شديدة الالتصاق والتلاحم بالمكانة الثقافية والتاريخية والأثرية.

ويتداخل الأمر لدرجة الاندغام بجوانبه الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية بالعلاقات الإنسانية، وخصوصاً علاقة أتباع الأديان المختلفة، من اليهود والمسيحيين والمسلمين، وذلك لما يشكّله المكان من عنصر جذب وتواصل وتفاعل وصراع يرتبط بالمصالح والحقوق التي يتم التعبير عنها تاريخياً وإيديولوجياً، تأكيداً للوجود والمستقبل.

أود أن أؤكد هنا على جانبين مهمين في التعامل مع «قضية القدس»؛ وهذان الجانبان أحدهما دبلوماسي له علاقة بالتحرّك في المحافل الدولية، سواء الحكومية أم

---

* نائب رئيس جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان في بيروت/العراق-لبنان.

غير الحكومية، بما فيها بعض المؤتمرات الدولية، وثانيهما ثقافي له امتداد دولي حكومي وغير حكومي بما فيه الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني. وتعتبر الحلقتان الدبلوماسية والثقافية جزءاً من حركة مقاومة سلمية مدنية ضرورية لاستكمال سبل المواجهة الأخرى، خصوصاً باستخدام القوة الناعمة لصالح الحق في مواجهة الباطل.

ولأن الأمر يحتاج إلى استراتيجية تكاملية تتجاوز ما هو طارئ ومؤقت إلى ما هو مستمر وبعيد المدى، فلا بدّ من توظيف الدبلوماسية والثقافة بالوسائل المتاحة في خدمة الأهداف العامة التي يسعى للوصول إليها الشعب العربي الفلسطيني، سواء تعلَّق الأمر بالقدس أم بعموم القضية الفلسطينية بمفرداتها المختلفة انطلاقاً من مبدأ حق تقرير المصير.

وحين أتحدّث في عمّان بحضور صاحب السّمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، أقول «لا يُفتى ومالك في المدينة»، فقد انشغل سمو الأمير الحسن بهذا الملف منذ عشرات السنين، على نحو استثنائي بحثاً وتحليلاً، نظرياً وعملياً. وأستذكر كتاب سموّه الرصين بخصوص القدس والموسوم «القدس- دراسة قانونية» (١٩٧٩) الذي كان تأصيلاً نظرياً وفكرياً ومعرفياً بالاستناد إلى قواعد القانون الدولي بتأكيد عدم شرعية «إسرائيل» في احتلالها للقدس ومحاولة تغيير تركيبها الديموغرافي وإجلاء سكانها، وقد أتبع هذا الكتاب بآخر مثّل نظرة ثاقبة ومستقبلية إزاء حقوق شعب فلسطين العادلة والمشروعة والذي كان بعنوان «حق الفلسطينيين في تقرير المصير» (١٩٨١)، ويعتبر هذان الكتابان مرجعين قانونيين وفكريين مهمّين بشأن القضية الفلسطينية، عموماً، والقدس خصوصاً.

وإذا كانت السياسة بمعناها العام صراع واتفاق مصالح، فإنها والحالة تتجلّى بصورة أكثر وضوحاً في المجالين الدبلوماسي والثقافي، باستخدام وسائل القوة الناعمة للتأثير على الطرف الآخر، وحتى الحرب حسب المفكر النمساوي كلاوزفيتز، هي سياسة لكن بوسائل أخرى.

لقد تمثّلت المعارك السياسية والعسكرية، طوال نحو قرن من الزمان، بطائفة من الاصطفافات والاستقطابات السياسية والحروب والنزاعات، تلك التي ابتدأت منذ وعد بلفور العام ١٩١٧ وقبله اتفاقية سايكس - بيكو السرية العام ١٩١٦ لتقسيم المنطقة إلى كيانات، وفي محاولة الالتفاف على مشروع «الثورة العربية» بقيادة الشريف الحسين بن علي، وحروب «إسرائيل» العدوانية منذ قيامها في العام ١٩٤٨، فإن الحلقة الدبلوماسية من الصراع العربي - الإسرائيلي ووجهتها القانونية ظلّت بعيدة عن الاهتمام المطلوب.

كما لم تولَ الحلقة الثقافية، هي الأخرى، الأهمية التي تستحقها، وكلاهما يمثّلان جانباً حضارياً وسلمياً كجزء من «دبلوماسية القوة الناعمة» التي على العرب ومناصريهم استخدامها حيثما أمكن، لأنها كانت وما تزال شرطاً لا غنى عنه لخوض معركة ناجحة وبوسائل متنوّعة وأساليب متعدّدة وحديثة ومقنعة، فضلاً عن ذلك فإن تأثيرها سيكون فعّالاً إذا أُحسِن استخدامها، لما له من انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والتجارية، بما فيها الموارد الأولية، كالنفط والغاز مثلاً، واستخداماتهما التي يمكن أن تكون حيوية في إطار توازن المصالح وتبادل المنافع والمشترك الإنساني.

أولاً- في التحرّك الدبلوماسي

١ - قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

«إن أي نقاش أو تصويت أو قرار لن يغيّر من الحقيقة التاريخية، وهي أن القدس عاصمة الشعب اليهودي وعاصمة إسرائيل». بهذه اللغة الاستعلائية والاستفزازية واجه مندوب «إسرائيل» في الأمم المتحدة، داني دانون، قرار الجمعية العامة الصادر في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧، الخاص برفض قرار الإدارة الأمريكية بنقل سفارة واشنطن إلى القدس المحتلة. وأكثر من ذلك أنه اعتبر الفلسطينيين يواصلون تضليل المجتمع الدولي والاختباء خلف مداولات فارغة المضمون، بدلاً من الجلوس حول طاولة المفاوضات. فكيف يمكن النظر إلى القرار الأممي من زاويتنا كعرب ومعنيين بالفكر القانوني والحقوقي والدولي، وفي إطار دبلوماسية القوة الناعمة؟

الملاحظة الأولى: الجدل الفقهي والقانوني والسياسي الواسع الذي أثاره القرار المذكور نظراً لأهميته وتأثيره، ناهيكم عن إمكانية تطبيقه في الحال أو في المستقبل، ولا سيّما لإصدار قرارات أخرى استناداً إليه لمنع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، من تنفيذ قراره بشأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، وهو القرار الذي سبق للكونغرس الأمريكي أن اتّخذه العام ١٩٩٥. وكان الرؤساء الثلاثة، بيل كلينتون وجورج دبليو بوش وباراك أوباما، قد أجّلوا تنفيذه خلال عقدين ونيّف من الزمان.

الملاحظة الثانية: شبه الإجماع الدولي الذي حظي به القرار، بما له من دلالة وعمق ومعنى حيث نال تصويت ١٢٨ دولة داعمة له، مقابل تسعة أصوات رافضة وامتناع ٣٥ دولة عن التصويت وانسحاب دولتين. ولعلّه من القرارات المهمة التي صدرت عن الجمعية العامة بهذا القدر من الانحياز الأقرب إلى التضامن مع الشعب العربي الفلسطيني.

الملاحظة الثالثة: عقدت الجمعية العامة جلسة استثنائية لتصدر هذا القرار التاريخي، وهي الجلسة العاشرة الاستثنائية في تاريخ تأسيس المنظمة الدولية منذ العام ١٩٤٥ حتى الآن، ولم يكن ذلك بمعزل عن معركة دبلوماسية دولية ينبغي على العرب مواصلتها، وعدم الانكفاء بشأنها كما حصل عند إلغاء القرار ٣٣٧٩ الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية، والذي صدر في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٧٥ في عهد الأمين العام الأسبق كورت فالدهايم، وتم إلغاؤه في كانون الأول (ديسمبر) العام ١٩٩١، بسبب تراجع الحدّ الأدنى من التضامن العربي بعد غزو الكويت العام ١٩٩٠، واختلال موازين القوى على المستوى الدولي، إثر انهيار وتفكّك الكتلة الاشتراكية.

الملاحظة الرابعة: تتعلّق بمضمون القرار الذي جاء واضحاً ويصبّ في قرارات دولية سابقة، من المهم التذكير بها، وذلك برفضه أية إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس المحتلّة واعتبار تلك الإجراءات ملغاة وباطلة، كما دعا إلى تكثيف

الجهود لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. ومن الجدير بالذكر أن القدس تتمتّع بوضع خاص بموجب القرار الأممي المعروف باسم قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ والذي أنشئت وفقاً له دولة «إسرائيل» في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨.

كما أن قرار الجمعية العامة ينسجم مع العديد من القرارات التي اتّخذتها الأمم المتحدة، ولا سيّما القرار رقم ٤٧٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٠ بخصوص عدم الاعتراف بقرار الكنيست بضمّ القدس إلى «إسرائيل» بالضدّ من الشرعية الدولية، وذلك بعد احتلالها العام ١٩٦٧. والقرار ٤٧٨ واحد من سبع قرارات أدانت ضم القدس من جانب «إسرائيل» واعتبارها عاصمة لها.

يُذكر أن «إسرائيل» ضمّت القدس الشرقية إليها العام ١٩٨٠ بعد احتلالها العام ١٩٦٧ وأعلنتها عاصمة موحدة لها ولم يعترف المجتمع الدولي بذلك، فيما كان قرار المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العام ١٩٨٨ قد اعتبر القدس عاصمة للدولة الفلسطينية التي يعترف بها العالم، وكان مثل هذا التطوّر قد حصل باعتراف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل عن الشعب العربي الفلسطيني العام ١٩٧٤ ثم قبولها كعضو العام ٢٠١٢ في الأمم المتحدة، وكذلك في العديد من المنظمات الدولية.

وعلى الرغم من ردّة الفعل الواسعة الشعبية والرسمية، العربية والإسلامية والدولية، بشأن قرار الرئيس ترامب، فإن مشروع القرار المقدّم إلى مجلس الأمن الدولي من جانب مصر نيابة عن فلسطين، تحاشى الإشارة إلى الولايات المتحدة بالاسم، ولكنه دعا الدول لعدم الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة «إسرائيل»، وطالبها بعدم نقل سفاراتها وبعثاتها الدبلوماسية إليها، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة استخدمت «حق الفيتو» لمنع إصدار مثل هذا القرار.

وكان الرئيس ترامب قد ذهب أبعد من ذلك حين هدّد بمعاقبة الدول التي تصوّت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، خصوصاً تلك التي تتلقّى مساعدات مالية من الولايات المتحدة، كما أعلنت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، عن إصرار بلادها المضي في هذا الطريق قائلة: «إنه حقها كدولة ذات سيادة وأن قرار واشنطن يعكس رغبة الشعب الأمريكي»، بحسبها.

٢- رأيان بخصوص قرار الأمم المتحدة

رأيان يتنازعان بشأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وهما يشتبكان بخصوص اختصاصات مجلس الأمن والجمعية العامة: الأول؛ يعتبر أن القرار التفاف على اختصاصات مجلس الأمن الدولي. أما الثاني: فيقرّر عند فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار يتعلّق بالسلم والأمن الدوليين، فيمكن إحالة المسألة إلى الجمعية العامة، وتوجد سوابق قانونية بذلك، من أولها القرار رقم ٣٧٧ والمعروف باسم «الاتحاد من أجل السلام» لعام ١٩٥٠ بشأن المسألة الكورية.

وإذا كان من يعتبر قرار الجمعية العامة «هزيمة» لواشنطن، فثمة من يخفّف من القيمة القانونية لمثل هذا القرار ويهوّن من حجيته القانونية على الرغم من كونه يشكّل سابقة قانونية دولية يمكن الاستناد إليها، والمقصود بذلك القرار ٣٧٧ بشأن كوريا. وكان مجلس الأمن الدولي قد أخفق في التوصّل إلى قرار بشأن الوضع في كوريا، فلجأت واشنطن إلى الجمعية العامة لتحصل على الأغلبية فيه ولتمنع الاتحاد السوفيتي في حينها من استخدام «حق الفيتو».

وكانت الولايات المتحدة تحاول إرسال قوات إلى كوريا بإصدار قرار من مجلس الأمن، ولكنها لم تفلح في ذلك، فلجأت إلى الجمعية العامة كمخرج مناسب، خصوصاً باحتمال لجوء الاتحاد السوفيتي إلى حق استخدام «الفيتو»، وكذلك لإمكانها الحصول

على الأغلبية فيها حيث كانت موازين القوى لصالحها في الجمعية العامة. والمفارقة أن واشنطن التي تبنّت مثل هذا الخيار آنذاك، نراها اليوم ترفض نتائجه.

وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص القدس يمثّل «توصية» هي أقل من حيث القوة القانونية التي تمتلكها قرارات مجلس الأمن الدولي، إلاّ أنه من ناحية أخرى يسمح بالذهاب لمحكمة العدل الدولية، التي من اختصاصاتها الفصل في النزاعات الدولية (بين الدول) التي تُعرض عليها وتفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية والنصوص والوثائق القانونية، وكذلك إصدار فتاوى استشارية؛ أي إصدار أحكام مدنية وليست جزائية بخصوص القضايا المعروضة عليها. ومحكمة العدل الدولية هي محكمة حقوقية تقضي بالمسؤولية المدنية والتعويض.

واستناداً إلى هذه السابقة القانونية المهمة يمكن إقامة دعوى لطلب التعويض وهو ما حصل بعد المجازر التي ارتكبتها صربيا؛ إذْ طلبت الجهات المتضرّرة من صربيا (البوسنة والهرسك، من محكمة العدل الدولية العام ١٩٩٣ وقف هذه المجازر وطلب التعويض). ولا ينبغي الاستخفاف بطلب التعويض أو بإصدار حكم مدني، لأن هذا الأخير لو صدر فإنه سيسهم لاحقاً بملاحقة المرتكبين عبر محكمة جنائية كأن تكون المحكمة الجنائية الدولية، والأمر يحتاج إلى طائفة من الإجراءات التي ينبغي اتباعها بما ينص عليه ميثاقها (ميثاق روما الذي صدر في العام ١٩٩٨ ودخل حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٢) لاتخاذ العقوبات اللازمة بموجب قواعد القانون الدولي المعاصر المعتمدة وقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وملحقيها بروتوكولي جنيف، الأول: الخاص بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، والثاني: الخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية غير المسلحة والصادران عن المؤتمر الدبلوماسي ١٩٧٤-١٩٧٧.

إن هذا القرار من شأنه حمل المعتدي على وقف جرائمه، وفي حالة القدس فالمقصود جرائم الاستيطان والعنصرية، ناهيك عن الاحتلال غير الشرعي وغير القانوني استناداً إلى القرار ١٨١، باعتبار ما حصل بشأنها من جانب «إسرائيل» يُعدُّ انتهاكاً للقانون الدولي وتهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، فكيف تُقدم الولايات المتحدة على مجاراة هذه

المخالفة القانونية الدولية السافرة وتعترف بالقدس عاصمة لدولة «إسرائيل»؟ والأمر يمتد إلى من تستّر على هذه الجريمة أو تواطأ مع المعتدي، أو قام بالتدليس أو بالإكراه.

وإذا كانت هذه جريمة دولية، فاستناداً إلى «كونية الحق» يمكن الملاحقة على الجرائم الدولية الأخرى الخاصة بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والعدوان.

ثانياً- في التحرّك الثقافي

إن واحداً من أهداف التحرّك الثقافي والدبلوماسية الثقافية هو نفي الرواية الإسرائيلية والتشكيك بصدقيتها ودحض مزاعمها، خصوصاً بالاستناد إلى قرارات منظمات دولية حقوقية وثقافية، وبوسائل القوة الناعمة التي تستخدم الفن والأدب وكل ما له علاقة بوسائل التأثير المباشرة وغير المباشرة، للتأثير على الرأي العام لإقناعه أكثر فأكثر بالحقيقة العربية سواء في القدس أم فلسطين عموماً.

١- فلسطين والدبلوماسية الثقافية

في مدينة كراكوف التاريخية (بولونيا) اتّخذت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، ومقرّها باريس، قراراً تاريخياً بتسجيل مدينة الخليل الفلسطينية، والتي ما تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، على لائحة التراث الإنساني العالمي الذي يجب الحفاظ عليه وحمايته، وذلك يوم ٧ تموز (يوليو) ٢٠١٧.

وقد اتُّخذ القرار في أعقاب تصويت سرّي حيث أثار جدلاً واسعاً ونقاشاً متواصلاً على المستوى الدولي، ولا سيّما ردود الفعل الإسرائيلية الحادّة، وذلك لما للقرار من رمزية تتخطّى الجانب التاريخي، على أهميته، وتذهب إلى أبعد من ذلك، بالتشكيك بمجمل الرواية الإسرائيلية بشأن «أرض الميعاد». ولا شكّ أن الصراع هو قديم وجديد معاً، بل إنه يتجدّد في كل لحظة، وهو لا يتعلّق بالآثار التاريخية فحسب، بل بمجمل الحقوق الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً «حق تقرير المصير».

وصوّتت لصالح القرار ١٢ دولة عضواً في لجنة التراث العالمي، مقابل ٣ دول صوّتت ضده، وامتنعت ٦ دول عن التصويت. ويشمل ملف التسجيل: البلدة القديمة لمدينة الخليل والحرم الإبراهيمي العتيق. وقد وضع القرار الحرم الإبراهيمي، الذي يطلق عليه اليهود «كهف البطاركة»، على قائمة المواقع «المهدّدة». ويعتبر من المقدسات الدينية، حيث دفن فيه الأنبياء إبراهيم وإسحاق ويعقوب. وكانت مدينة الخليل، لعقود سابقة، مسرحاً للصراعات بين المستوطنين اليهود الذين يعيشون في جيوب استيطانية بينما يحيط بهم سكان المدينة الفلسطينيون البالغ عددهم نحو ٢٠٠ ألف نسمة.

ويأتي هذا القرار امتداداً لطائفة من القرارات التي تمّ اتخاذها في وقت سابق، منها قراران مهمّان تم اتخاذهما في العام ٢٠١٦، الأول اتخذته «اليونسكو» في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٦ يقضي باعتبار الأماكن المقدسة في القدس من تراث العرب والمسلمين، أما الثاني فقد اتخذه مجلس الأمن الدولي في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٦ برقم ٢٣٣٤ بخصوص وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، علماً بأن الاستيطان وإجلاء السكان بالإكراه يعتبر «جريمة دولية».

وكانت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الأسكوا» قد أصدرت في وقت لاحق تقريراً يدين «الأبارتهايد» إزاء الشعب العربي الفلسطيني، وذلك في ١٥ آذار (مارس) ٢٠١٧.

ولعلّ من دلالات قرار «اليونسكو» الأخير بخصوص الخليل اعترافه بأنها «مدينة محتلّة»، وبالطبع فلا يحق لسلطة الاحتلال تغيير معالمها أو تركيبتها السكانية أو نظام علاقاتها، طبقاً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقيها: الأول الخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، والثاني الخاص بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، الصادران عن المؤتمر الدبلوماسي في جنيف (١٩٧٣-١٩٧٧). كما أنه يعيد

تأكيد حقوق عرب فلسطين في أرضهم وتراثهم وفي حقهم الدولي غير القابل للتصرّف ونعني به «حق تقرير المصير».

والقرار من زاوية أخرى يعدّ نصراً لكلّ القوى التحرّرية وهزيمة للصهيونية وحُماتها، ولذلك فإن السفير الإسرائيلي لدى منظمة «اليونسكو»، كارمل شاما هاكوهين، شنّ حملة قاسية ضد «اليونسكو» ذاتها واعتبرها منحازة للفلسطينيين وأنّ قراراتها مسيّسة، والسبب أنها انتصرت للعدالة وللتاريخ والثقافة والحقيقة، حين أكدت «فلسطينية» مدينة الخليل وتراثها الثقافي.

وكانت حكومة بنيامين نتنياهو قد فشلت في محاولاتها لمنع صدور القرار، وحاولت تقديم دلائل باطلة مفادها أن تراث مدينة الخليل، يهودي بالأصل، وأن المدينة ترتبط باليهود منذ آلاف السنين، وهي مكان ميلاد مملكة داود، وتعتبر من أقدم المواقع الأثرية اليهودية.

إن القرار الأممي الذي اتخذته «اليونسكو» يعكس درجة التفّهم الدولي لشرعية وعدالة القضية الفلسطينية، ويُعدّ، مع باقة القرارات الدولية التي تم اتخاذها مؤخراً، تطوراً مهماً وتراكماً إيجابياً أخذت وتيرته تزداد وزخمه يتعاظم منذ أن قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤ الاعتراف بـ «منظمة التحرير الفلسطينية» كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني. ومثل هذا التطوّر الكمّي التدرّجي، لا بدّ أن يتحوّل إلى تغيير نوعي بالتراكم، يمكن للفلسطينيين والعرب توظيفه بالاتجاه الصحيح، إذا ما استطاعوا خوض المعركة الثقافية بنجاح، بموازاة المعركة الدبلوماسية، عبر حشد كل الإمكانات والطاقات لاستعادة الحقوق.

وبقدر ما تعكس قرارات المجتمع الدولي تطوراً إيجابياً للقضية الفلسطينية، فإنها بالقدر نفسه تعكس انحسار المشروع الإسرائيلي، وتراجعه، وانكشاف مدى اللّاعدالة

واللّاشرعية التي قام عليها، إضافة إلى استمرار الاحتلال والاستيطان والعدوان خلافاً لجميع قرارات الأمم المتحدة. ولعلّ كل نجاح فلسطيني دولي يعني فشلاً إسرائيلياً، وتلك فرضية ينبغي اعتمادها باستمرار كمؤشر في الصعود الفلسطيني والهبوط الإسرائيلي.

النجاح الفلسطيني الجديد هو انتصار للدبلوماسية الثقافية، التي ينبغي إيلاء اهتمام أكبر بها، ليس على المستوى الفلسطيني فحسب، بل على المستوى العربي، وهناك الكثير من الشواهد والأدلة على الحاجة إلى مزيد من العمل والمثابرة والمعرفة والدبلوماسية، لاقتحام هذا الميدان المهم الذي تركنا جزءاً كبيراً منه «لإسرائيل» في العقود السبعة الماضية، وآن الأوان لكي نُحسن التعامل معه لتحقيق اختراقات جديدة للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وذلك بإضافة أبعاد جديدة إلى حقوقنا العادلة والمشروعة.

٢- اليونسكو و«نظريّة» الهيكل

أعلنت «اليونسكو» عدم أحقية «إسرائيل» في امتلاك الأماكن التاريخية في القدس، ورفضت وصفها بأسمائها اليهودية، وقالت في قرار اتخذته لجنة فرعية بالمنظمة يوم ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٦: إنها إرث تاريخي خاص بالتاريخ الفلسطيني، مثل المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف وحائط البراق، وذلك بالأسماء العربية، وليس بالتسمية اليهودية «جبل المعبد».

وقد صوَّتت لصالح القرار ٢٤ دولة، ورفضته ٦ دول، هي: (المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وأستونيا وهولندا ولتوانيا)، وامتنعت بعض الدول عن التصويت مثل: فرنسا وألبانيا واليونان والأرجنتين واليابان وعدد من الدول الإفريقية، وغابت عن جلسة التصويت صربيا وتركمانستان.

أثار قرار «اليونسكو» ردود فعل حادّة لدى دولة «إسرائيل» وسخطاً شديداً وغير مسبوق ضد «اليونسكو»، لم يظهر مثله في تاريخها، باستثناء مرتين:

الأولى: حين صدر قرار الأمم المتحدة ٣٣٧٩ في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٥ والخاص باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، حيث ثار حاييم هيرتسوغ ممثل «إسرائيل» في الأمم المتحدة حينها، فقام ومزّق القرار من على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل إنه تباهى بصهيونيته، واصفاً القرار بأنه مدعاة للاشمئزاز. وكانت رئيسة وزراء «إسرائيل» السابقة، غولدا مائير، قد قالت بتحدٍّ: «علينا أن نعلّق الباجات على صدورنا ونكتب عليها «أنا صهيوني». وحين تولى هيرستوغ رئاسة الدولة في «إسرائيل» (١٩٨٦) أقسم: ألاّ تنتهي مدّة رئاسته (١٩٩٠) إلاّ ويكون القرار ٣٣٧٩ قد أعدم. وفعلاً بُعيد ذلك بقليل تم إلغاء القرار الأممي التاريخي، في سابقة خطرة في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٩١.

الثانية: قرار نحو ٣٠٠٠ منظمة مجتمع مدني بإدانة الممارسات الإسرائيلية ودمغها بالعنصرية، وذلك في مؤتمر ديربن (جنوب إفريقيا) العام ٢٠٠١، وحينها هدّدت الولايات المتحدة وكندا بالانسحاب من المؤتمر، وعملتا على تعويم القرار، وخصوصاً بعد هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) الإرهابية، وسعت «إسرائيل» و«حماتها» إلى العمل على تغيير وجهته خلال مؤتمرات لاحقة في جنيف حول العنصرية، وتحقّق لها ما أرادت، وللأسف الشديد ففي المرتين حصل العرب على نصر سهل وكبير ثم «التزموا الصمت»، في حين كان ذلك حافزاً جديداً لـ «إسرائيل» ويقظة لها في المحافل الدولية للقيام بكل ما من شأنه دعم وجودها واستمرارها وتبرير احتلالها وعدوانها القائمين.

من هذا المنظور نقرأ ردود الفعل الإسرائيلية حول قرار «اليونسكو»، فقد قال عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: إنه «قرار سخيف واليونسكو تمثّل مسرحاً للهزل»، فيما علق رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، عليه بقوله: إن «من يُقدم على فعلة إنكار علاقة اليهود بالقدس، فإنه يهين نفسه»، وقال رئيس «الكنيست»، يولي أدلشطاين، إن «القرار دليل عدم وجود المنظمتين (ويقصد اليونسكو والأمم المتحدة)، ناسياً أن

«إسرائيل» تأسست بقرار الأمم المتحدة ١٨١ لعام ١٩٤٧، ووصف وزير الداخلية، الحاخام إرييه درعي، «اليونسكو» بأنها «عار يلطّخ الأمم المتحدة»، بينما جاءت التعليقات وردود الفعل من قبيل أن القرار «دعم للإرهاب» وهو «معادٍ للسامية»، وغير ذلك.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: إذا كانت «إسرائيل» لا تكترث بالقرارات الدولية، فلماذا أقامت الدنيا ولم تقعدها لصدور قرار من «اليونسكو» بشأن مسألة تاريخية؟ إن الجواب يعود إلى موقفها من موضوع سحب الشرعية القانونية عنها، ولا سيّما بممارستها العنصرية، ويصبّ في هذا الاتجاه قرار مؤتمر ديربن وتقرير غولدستون حول الممارسات الإسرائيلية العنصرية. أما قرار «اليونسكو»، فإنه يسحب الشرعية التاريخية التي تحاول «إسرائيل» التعكّز عليها بادعاء احتلال المناطق الفلسطينية المقدسة.

لذلك؛ نلاحظ الغضب والتوتر على سلوك وتصرفات القادة الإسرائيليين، عند سماعهم خبر نفي علاقة اليهود بالمسجد الأقصى. وهو ما عبّر عنه نتنياهو بسخرية حين اعتبر عدم وجود علاقة لـ «إسرائيل» بالأماكن المقدسة، هو مثل نفي علاقة الصين بسور الصين أو مصر بالأهرام.

إن قرار «اليونسكو» ذا الأهمية الاستثنائية ينسف نظرية الهيكل «دولياً» ويفضح زيفها علمياً، ولهذا لا بدّ من العمل على دعمه وتعميمه واستخدامه في الصراع الدبلوماسي والقانوني والتاريخي والثقافي، المدني والسلمي، ضد «إسرائيل»، خصوصاً بحشد دول ومنظمات دولية أخذت تدرك أكثر فأكثر، حقيقة عدوانية «إسرائيل» والدور التخريبي الذي تقوم به في المنطقة وعلى النطاق العالمي بتهديد السلم والأمن الدوليين. ويعدّ القرار انتصاراً للحق العربي التاريخي في فلسطين، حيث لم تستطع الحفريات التي امتدت لعشرات السنين إثبات العكس، ومثل هذا القرار بالتالي يفقد أي مبرّرات أخرى سواء بضم القدس، فضلاً عن اعتبارها عاصمة أبدية «لإسرائيل».

وإذا كانت القدس مدينة الأديان السماوية الثلاثة، فهي مدينة مفتوحة في الإدارة الفلسطينية السابقة يوم كانت ضمن الدولة العثمانية وحتى الانتداب البريطاني على فلسطين، وتقسيم البلاد العربية وفقاً لاتفاقية سايكس – بيكو العام ١٩١٦، مثلما كانت ملتقى لأتباع الديانات الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام)، فإنها يمكن أن تكون كذلك، خصوصاً برفع يد الاحتلال عنها، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وإذا كان القرار خطوة إيجابية في الطريق الصحيح، فالأمر بحاجة إلى تعزيز وتعميق واستخدام جميع الوسائل المشروعة للضغط والإقناع لدعم هذا القرار والاستناد إليه بإصدار قرارات لاحقة. فهذا المكسب الذي تحقّق على المستوى الدولي ينبغي ألّا يضيع في غمرة الأحداث وازدحام الأجندات، ولا بدّ من إلفات النظر لمحاولة التراجع والنكوص عنه، وإلى الضغوط التي سيتعرّض لها البعض، وكانت مديرة عام «اليونسكو» السابقة، ايرينا بوكوفا، قد صرّحت بعدم رضاها عن القرار، وقالت: إن «القيمة العالمية للمدينة ترجع إلى التركيب المترابط الذي يجب أن يشجّع على الحوار وليس المواجهة»، بحسبها.

وينبغي ألّا ننسَى أن الولايات المتحدة قد أوقفت دعمها لليونسكو البالغ ٨٠ مليون دولار سنوياً في العام ٢٠١١ بعد قبول عضوية دولة فلسطين. ويمكن توقع إجراءات أخرى مماثلة بعد سلسلة من القرارات التي أصدرتها «اليونسكو».

الفصل الثالث

مقوّمات العلاقة المستقبليّة الأردنيّة الفلسطينيّة ومحدِّداتها

مقوّمات العلاقة المستقبليّة الأردنيّة الفلسطينيّة ومحدِّداتها

د. جواد العناني*

أودّ هنا، في سياق الحديث عن العلاقة الأردنية–الفلسطينية المستقبليّة ومحدّداتها، الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أولاً: إن الأردنيين والفلسطينيين، سواء داخل الأردن أم خارجه، يؤمنون بأن الجانبين مرتبطان مع بعضهما بعضاً ارتباطاً وثيقاً، وأن قدر كل منهما مرتبط بقدر الآخر.

ثانياً: بصرف النظر عن التعبير عن علاقة الأردنيين من أصول شرق أردنية أو غرب أردنية مع نظام الحكم، فكلاهما يُغلِّب لغة العقل والعاطفة للدفاع عن النظام الهاشمي، ولأن الهاشميين، يبقون الأيقونة التي تحرس الحاضر والمستقبل من التفرقة والاحتراب والنزاع المستمر.

---

* نائب رئيس الوزراء الأسبق، رئيس مجلس إدارة بورصة عمّان، عضو منتدى الفكر العربيّ/الأردن.

ثالثاً: بصرف النظر عن مؤتمر الرباط، (القمّة العربيّة التي عقدت في عام ١٩٧٤)، وما نتج عنه من ردود فعل وارهاصات من داخل الأردن، أو قرار فك الارتباط الإداري والقانوني عام ١٩٨٨، فإن الحقيقة الباقية أن الضفة الغربية المحتلة غير معترف بسيادة إسرائيل أو بسيادة السلطة الفلسطينية عليها؛ إذ منذ العام ١٩٦٧ لم يصدر قانون أو قرار واحد يؤكد سيادة وأحقيّة إسرائيل أو سيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الضفة الغربيّة.

وقرار فك الارتباط ليس إلا تفويضاً أردنياً لمنظمة التحرير الفلسطينية لكي تفاوض على استرداد الأرض. وبعد مضيّ ما يقرب من ثلاثين عاماً، فلا بد من أن يعيد الأردن النظر في ذلك التفويض، حيث لم يكن التفويض مخالفاً للدستور لأنه لم يتنازل عن سيادة الأردن على الضفة الغربية، فالسيادة في الضفة الغربية، دولياً وقانونياً، ما تزال للأردن.

لقد اكتنف هذا القرار الكثير من اللغط والجدل حينها حول ما إذا كان دستورياً أم غير دستوريّ، غير أن الواقع يشير إلى أن «فك الارتباط القانوني والإداري» ليس له علاقة بالدستور، حيث لا يجوز التنازل عن الأرض بموجب الدستور، فلذلك عملياً لم يتخلَّ الأردن عن الضفة الغربية.

أما بالنسبة لمؤتمر الرباط (١٩٧٤)؛ فبالرغم من تأكيده أن «منظمة التحرير الفلسطينية دون سواها هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، أي إنه منح المنظمة حق التمثيل الكامل للشعب الفلسطيني، غير أن هذا القرار نفسه قد مكّن إسرائيل من تصنيف الأهالي في الضفة الغربية كمقيمين وليسوا مواطنين، بمعنى أنهم لا ينتمون لدولة، قياساً بعدم السماح لأكثر من ٩٠ ألف فلسطيني بالعودة إلى وطنهم خلال الفترة

الواقعة ما بين عاميّ ١٩٧٤ و١٩٨٤، تحت ذريعة عدم استيفائهم لشروط الإقامة، ومن هنا أصدر الأردن «البطاقات» لضمان حقوق الفلسطينيين في أرضهم وحماية القضية الفلسطينية.

ومع ذلك؛ الترابط المجتمعي الوثيق بين الأردنيين والفلسطينيين لا يمكن فصله أو تغييره بقوانين أو قرارات قد لا يكون بعضها واضح المعالم.

رابعاً: إن التزام منطوق الوضوح والصراحة هنا؛ يقتضي التأكيد بأن أي علاقة مستقبلية بين الأردن والضفة الغربية تتطلب اعترافاً بضرورة الرجوع تدريجياً إلى معادلات وصِيغ الإدارة العامة التي اتفق عليها في صيغة اتحاد الضفتين ليشكلا المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٩- ١٩٥٠. والأمر نفسه يجب أن يحدث في قطاع غزة.

كما لا بد من صياغة علاقة معادلة تضمن استرداد أكثر ما يمكن استرداده من أرض فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، وأن يبدأ الطرفان، حتى في أثناء الاحتلال الإسرائيلي، بالتعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي والتجاري والاستثماري إلى أقصى درجة ممكنة.

خامساً: ومع ذلك؛ يجب التأني في بحث مستقبل العلاقة الاستراتيجية بهدف الوصول إلى وحدة متكاملة كالتي كانت قبل الاحتلال، مع إعادة النظر في صيغة تلك الوحدة بحيث تبقى المهام السيادية محصورة في الحكومة المحلية، أما باقي الواجبات والوظائف فتمارس على أساس حكم محلي رشيد، وذلك كله في مواجهة مساعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي لربط اقتصاد الضفة الغربية مع اقتصادها وتحقيق تبعيته الكاملة لها، وتحويل ما تبقى من مساحة الضفة الغربيّة الخارجة عن سيطرتها إلى «كانتونات» فلسطينية غير متّصلة تحت مسمى الحكم الذاتي، تزامناً مع الدأب المتواتر لمنع السلطة

الفلسطينية من ممارسة مهامها كسلطة مركزية، لدرجة قد تصبح فيها، ضمن مرحلة معينة، عبئاً على الاحتلال، بحيث سيأتي اليوم الذي لن تكون فيه السلطة الفلسطينية ضرورية بالنسبة لإسرائيل، وقد تريد التخلص منها حتى توفر عليها كلف الاحتلال.

سادساً: قد ينشأ في المستقبل حاجة لتبادل مناطق سكانية بين الضفة الغربية وإسرائيل، وهذه تُدرس في حينها من دون إغلاق الباب عليها.

الفصل الرابع

المصير المؤسَّسي العربيّ والإسلاميّ في القدس

(١)

الوضع المؤسّسي في مدينة القدس

د. هشام الخطيب *

يجري التركيز هنا على الوضع المؤسَّسي في القدس بمعناه العام، السكاني والثقافي والسياسي؛ إذ يبلغ عدد العرب في القدس حالياً حوالي ثلث مليون نسمة، يشكلون حوالي ٤٠٪ من سكان المدنية، وهم يتمتعون بحقوق الإقامة الدائمة والبلدية من دون الحقوق السياسية، فيما بلغ عددهم عند الاحتلال الإسرائيلي نحو ٦٢ ألف نسمة فقط، إلا أن توسعة الحدود ومساحات الأراضي في ضواحي القدس التي أجرتها سلطات الاحتلال، فضلاً عن النمو الطبيعي، أسهمتا في زيادة عددهم إلى حوالي ٣٣٠ ألف نسمة، مما أدى إلى ارتفاع أصوات إسرائيلية للمطالبة بتعديلات جذرية تحدّ من مقاربة عددهم لأعداد اليهود في المدينة.

إن أهم التحقيقات العربية في نصف القرن الماضي هو تعزيز الصمود السكاني العربي المقدسيّ، فهذا الصمود يشكّل مشكلة جذرية للاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية.

بيد أن هذا الإنجاز السكاني تزامن مع تواضع في المستويات الثقافية والاقتصادية والقيادية. فالقدس معزولة عن الضفة الغربية، سكانياً واقتصادياً وثقافياً؛ إذ من غير السهل القيام بنشاط ثقافي في المدينة، وخاصة أن حمل الطابع الوطني، وحتى التزاوج بين سكان القدس والضفة الغربية، يعدّ مشكلة. والقدس التي كانت المركز الاقتصادي للضفة الغربية معزولة الآن عن قاعدتها السكانية والاستهلاكية. كما أن النشاط الاستثماري

---

* عضو مجلس الأعيان، وزير سابق، عضو منتدى الفكر العربيّ/ الأردن.

العربي في المدينة متواضع للغاية، وكذلك فرص العمل شبه معدومة، خلا التي يتوفر معظمها الآن في إسرائيل، ويرافق ذلك ضعف، أو حتى غياب، القيادات السياسية.

إن من أكبر التحديات الماثلة هو الإسكان وتوفير المساكن للأعداد المتزايدة من السكان، وبالتالي فإن الفلسطينيين العرب في القدس يسكنون ضمن مساحات ومساكن مكتظة للغاية ومفتقرة للخدمات البلدية المقبولة، فيما انتقل حوالي ثلثهم للسكن خارج الجدار (جدار الفصل العنصري) في أماكن غير منظمة، مثل مخيم شعفاط وكفر عقب، مما يرافق ذلك من مشكلات اجتماعية، فضلاً عن الضرائب الباهظة التي يتكبَّدها أهالي القدس والمصاحبة لارتفاع تكاليف المعيشة.

تخلو القدس من جامعه خاصه بها، كما تخلو من المراكز الثقافية المتميّزة، ويرافق ذلك محدودية التفاعل مع الضفة الغربية. والقدس الغنية تاريخياً لا يوجد بها مركز أبحاث جدير بهذا الاسم، بينما تكمن النقطة الإيجابية في الرعاية الهاشمية للمقدسات الدينية واستبسال المقدسيين في الدفاع عنها.

إن الوضع السياسي للفلسطينيين العرب في القدس المحتلة صعب للغاية، فهم مقيمون وليسوا مواطنين، وهم لا يحملون الجنسية الإسرائيلية ولا الجواز الفلسطيني، بينما يحمل معظمهم جوازاً أردنياً مؤقتاً (دون رقم وطني)، وبالتالي ليس لهم حقوق سياسية، وفي الوقت نفسه يشكلون تحدياً كبيراً لإسرائيل التي لا تدري ماذا تفعل بهم.

لا أفق مؤملاً في المستقبل المنظور إلا الصمود، بوصفه النقطة المضيئة التي ستؤثر جذرياً على مستقبل القدس، والمتمثلة في إصرار مواطني القدس العربية على البقاء وارتباطهم بمدينتهم وتشبثهم بها، لكن يجب تقويه ودعم الرعاية الهاشمية للأماكن المقدسة، الإسلامية والمسيحية، وزيادة التواصل مع القدس الشرقيّة، ثقافياً واجتماعياً، وتشجيع الوجود العربيّ.

وفي هذا السياق؛ أشير إلى أن مستقبل الضفة الغربية مرتبط، ارتباطاً عضوياً لا انفصال عنه، بالضفة الغربية. وعند الحديث عن القضية الفلسطينية، بجميع أبعادها، فأعتقد أنه الأسلوب الوحيد الذي يُمكّن في المستقبل من تحقيق السيادة العربية على هذه البقعة من الأرض.

(٢)

المراكز البحثيّة والجهود العلميّة في تاريخ القدس وتراثها

أ.د. «محمد هاشم» غوشة*

إن المكانة الروحية والدينية الخاصة للقدس، جعلت منها محط اهتمام الدارسين والباحثين من كل مكان في هذا العالم، فقد نشر الأوروبيون، ومن بعدهم الأمريكان، أكثر من ٥٠٠٠ كتاب ومقالة عن تاريخ مدينة القدس، وتراثها وجغرافيتها وطبوغرافيتها خلال القرن التاسع عشر الميلادي فقط.

وفي المقابل، ترك الدارسون والباحثون العرب المسلمون حوالي ٥٠ مخطوطاً فقط عن مدينة القدس حتى مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، كان معظمها مصنفاً ضمن ما يعرف بأدب فضائل القدس.

وللأسف الشديد بقيت معظم هذه الكتب والدراسات مخطوطةً غير مطبوعة، كمخطوط «الجامع المستقصى في فضائل المسجد الأقصى» لابن عساكر، ومخطوط «مفتاح المقاصد ومصباح المراصد في زيارة بيت المقدس» لعبد الرحيم القرشي وغيرها، في حين ضاع عدد كبير من مخطوطات تاريخ وفضائل القدس لأسبابٍ كثيرة جعلتنا لا نعرف عنها سوى أسمائها أو عناوينها، ومن بين هذه الكتب مخطوط مفقود بعنوان «فيمن نزل فلسطين من الصحابة» لابن قادم الرملي.

---

* مؤرخ وباحث أكاديمي، عضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

يستقيم ذلك مع حال أشهر الكتب العربية عن القدس وهو كتاب «الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل» لمؤلفه قاضي القضاة مجير الدين العليمي الحنبلي، الذي لم يحظ بتحقيقٍ علميٍ حقيقي حتى يومنا هذا، وما زال الباحثون يعتمدون الطبعات التجارية من الكتاب ولا سيما طبعة النجف الأشرف في سنة ١٩٦٨ وطبعة مكتبة المحتسب في سنة ١٩٧٣.

وفي مقابل ذلك، نجد باحثاً أوروبياً واحداً من بين آلاف الباحثين، وهو تشارلس ولسون، قد نشر كتاباً بعنوان Pictursque Palestine في سنة ١٨٨١ تناول فيه تاريخ القدس وتراثها المعماري وطبيعتها وجغرافيتها من خلال وصف دقيق للمكان مدعم بالرسوم فائقة الدقة، وقد أعيد نشر هذا الكتاب غير مرة وترجم إلى الألمانية والفرنسية بعد سنة واحدةٍ فقط من نشر الطبعة الإنجليزية.

لقد سعى كثيرٌ من الدارسين الأجانب، ولا سيما في القرن التاسع عشر، وعبر آلاف الدراسات العلمية المنشورة في الكتب والمجلات، للكتابة عن القدس لغايات التوضيح التوراتي، وهذا ما تؤكده الصفحة الأولى من العدد الأول من مجلة Palestine Exploration Fund Quarterly.

لقد أسّس الأوروبيون في القدس منذ أواخر القرن التاسع عشر معاهد بحثية وعلمية على مستوى عالمي لدراسة القدس وتوثيقها لمعرفة كل ما يتعلق بهذه الديار من جوانب حضارية ودينية وتراثية وديمغرافية وجغرافية، ومن أبرزها المعهد الأمريكي للدراسات الأثرية المنسوب لعالِم الآثار الأمريكي أولبرايت، وقد التقيتُ فيه بعالم الآثار الأمريكي البارز الدكتور روبرت شيك الذي صنّف في أثناء وجوده في هذا المعهد عدداً كبيراً من الدراسات الأثرية والتاريخية عن القدس البيزنطية والإسلامية.

كما تأسس في القدس، في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية المعروفة باسم أيكول بيبليك، والمعهد الألماني للآثار على سفح جبل

الزيتون والذي احتضن مؤخراً الباحثان الألمانيان جوهانس باليج وكلاوس بيبرشتيان في أثناء تأليفهما لكتابهما الشهير عن آثار القدس، والمدرسة البريطانية لآثار القدس والتي تُعرف باسم مدرسة كينيون للآثار وتهتم بالدراسات الإسلامية عن القدس، وفي هذه المدرسة اعتكف مايكل بورغيون عندما همَّ لإعداد كتابه الشهير Mamluk Jerusalem.

إنّ الاقتراح الذي تفضّل به صاحب السّمو الملكيّ الأمير الحسن بن طلال، حفظه الله، لإنشاء مركز أكاديمي علمي يُعنى بتوثيق القدس في الفترات الإسلامية لتشجيع البحث العلمي عن القدس لفترة ما بعد الدكتوراه سيترك حتماً أثراً حضارياً وفكرياً كبيراً على مستوى العالم. فهذه المدينة المباركة في أمسّ الحاجة إلى الجهود العلمية والأكاديمية الحقيقية التي تؤكد الجذور الحضارية للسكان التاريخيين.

إنّ تأسيس مركزٍ كهذا في هذه الأيام سيجعله محط أنظار الباحثين المعاصرين، وهو حتماً سيستفيد من تجارب الآخرين ومنهج البحث العلمي الذي تركه السابقون، ولا سيما في المدارس والمعاهد البحثية الأوروبية والأمريكية التي تأسست في القدس قبل أكثر من ١٣٠ سنة.

كما سيكون «مركز الحسن بن طلال لدراسات القدس» أول مدرسة فكرية حضارية معاصرة لدراسات القدس في العالم العربي تستفيد من خلاصة ما تركه الباحثون السابقون، وتعتمد في عملها على التطور العلمي في المعرفة والتكنولوجيا، ولا سيما الفهرسة والتوثيق.

فـ «مركز الحسن بن طلال لدراسات القدس» سيعمل على توفير الفرص للدارسين من أجل دراسة القدس من مختلف التخصصات العلمية لما بعد الدكتوراه، وتسهيل عملهم بالتواصل والتنسيق مع المؤسسات الفكرية والعلمية ودور الأرشيف، فضلاً عن تقديم الخدمات اللوجستية لهم من أجل ضمان التواصل مع السكان المقدسيين، ولا سيما

في الدراسات الأثرية والمعمارية والجغرافية والديمغرافية. وسيؤدي حتماً إلى توجيه هذه البحوث للتركيز على مواضيع تؤكد عروبة القدس وإسلاميتها ومسيحيتها، من خلال توفيره لأكبر مكتبة وأرشيف وثائقي رقمي عن القدس في العالم للباحثين والدارسين.

لقد تكللت جهود صاحب السّمو الملكيّ الأمير الحسن بن طلال بالنجاح ومنذ الستينيات عندما ساهم في تأسيس معهد الطنطور المسكوني للدراسات الدينية والذي احتفل في سنة ٢٠١٢ بمناسبة مرور ٤٠ سنة على تأسيسه في القدس.

الفصل الخامس

اللاجـئـــــــون

اللاجـئون الفلسطينيون

د. إبراهيم بدران*

تركز هذه الورقة على قضية اللاجئين الفلسطينيين، التي تعدّ من أبرز القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية؛ والتي نشأت في العام ١٩٤٨ عندما استولت العصابات الصهيونية على الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية، وطردت سكانها من ديارهم، وأجبرت معظمهم على الخروج إلى الجزء المتبقي من الضفة الغربية، ومن ثم إلى الدول العربية المجاورة، وعمدت إلى تدمير القرى التي أفرغت منها السكان بهدف إزالة آثار الجريمة وطمس المعالم العربية في تلك المناطق.

وقد اعترفت منظمة الأمم المتحدة بأحقية اللاجئين بالعودة والتعويض، بموجب الفقرة ١١ من قرار الأمم المتحدة ١٩٤ لسنة ١٩٤٩، حيث استعملت كلمة العودة إلى «ديارهم» وليس دولتهم أو أيّ تعبير سياسي آخر بما تكتسب من أهمية خاصة تكمن في أن العودة إلى الديار لا تتغير بتغير السيادة على الأرض التي توجد فيها هذه الديار. فيما أنشأت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في ٨ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٩، والتي بدأت عملها في العام ١٩٥٠، بما يحمل ذلك من حيوية تثبيت البعد السياسي لقضية اللجوء الفلسطيني، وعدم اعتبارها مجرد حالة إنسانية كما هو الحال مع الكثير من اللاجئين في مناطق مختلفة من فضاءات العالم، فهي حالة سياسية، بالإضافة إلى كونها حالة إنسانية مترتبة عن تبعات التهجير القسريِّ الإسرائيلي.

---

* أكاديمي، ووزير التربية والتعليم الأسبق، عضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

وقد تم تسجيل اللاجئين الفلسطينيين في إطار هذه المنظمة المتخصصة، وأصبحت سجلاتها هي المرجع الدولي المعتمد للبيانات الخاصة بأعدادهم وتوزيعهم وأوضاعهم...إلخ، ضمن مناطق عملياتها الخمس وهي: الأردن وسورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، فيما وصل عددهم اليوم إلى أكثر من ٥,٥ مليون نسمة موزعين بشكل أساسي في: الأردن ٤٠٪ والضفة الغربية ١٥٪ وقطاع غزة ٢٥٪ وسورية ٨٪ ولبنان ٧٪ والسعودية ٤٪ ودول أخرى ١٪.

وتم إدراج قضية اللاجئين الفلسطينيين في اتفاقية «أوسلو»، الفلسطينية-الإسرائيلية الموقّعة عام ١٩٩٣، ضمن قضايا الوضع النهائي الرئيسية والمؤجلة إلى مفاوضات المرحلة النهائية؛ وهي: القدس واللاجئون والحدود والمستوطنات والمياه والأمن.

تنظر إسرائيل إلى اللاجئين الفلسطينيين بوصفهم العقبة الرئيسية التي تحول دون استكمال الاحتلال، وطمس معالم الجريمة، ووقف مطالباتهم، ممن أجبروا على الهجرة، بحق العودة، وبالتالي عدم إقفال الملف الفلسطيني. ولذلك تبذل إسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية الجهود المستمرة مباشرة، ومن خلال أصدقائها، للتخلُّص من هذه المشكلة الإنسانية والسياسية والقانونية معاً. لذا تعمل على إنهاء «الأونروا» وما تحمله من رموز سياسية وقانونية ومعلوماتية.

وباتخاذ الإدارة الأمريكية قرار «الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل» وتخفيض مساهمتها التمويلية في ميزانية «الأونروا»، من ١٣٥ مليون دولار إلى نحو ٦٥ مليون دولار، وذلك قبيل قرار وقفها بالكامل، بغية إيصالها إلى نقطة التفكك، تكون مسألة اللاجئين الفلسطينيين كما تتوهم إسرائيل في طريقها إلى الخروج من الملف الفلسطيني، ليصبح اللاجئون الفلسطينيون جزءاً من اللاجئين الآخرين تحت إشراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. أما الحدود فإن إسرائيل ترفض تحديد حدودها، وفي الوقت نفسه رسمت بالجدار العازل نوعاً من الحدود الافتراضية، ومن خلال الدعم

الأمريكي يمكن أن تتحول القدس إلى مسألة منتهية، بينما تسيطر إسرائيل على المياه تماماً. هكذا تفكر إسرائيل وتوافقها الإدارة الأمريكية. هنا تبقى مسألة اللاجئين الفلسطينيين والتي ليس من السهل إسقاطها لأن حقوق اللاجئين وفق القانون الدولي لا تسقط بالتقادم، وهي حقوق شخصية غير قابلة للتفاوض، بمعنى لا يستطيع أحد أن ينوب عن اللاجئين بالتنازل عن حقوقهم في العودة إلى ديارهم أو التعويض إذا رغبوا حتى لو تغيرت السيادة على الأرض، لأن نص القرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٩ في المادة ١١ يشير إلى عودة اللاجئين إلى ديارهم تعويض من لا يرغب بالعودة.

ويمكن الإضافة هنا أن التوسع العاجل في المستوطنات يعطي إسرائيل، وفق منظورها، ورقة مضمونة لاحتمالات ثلاثة: الأول: استبدال الفلسطينيين العرب في أراضي عام ١٩٤٨ مكان المستوطنين، الثاني: بقاء المستوطنات والمستوطنين وتعديل الحدود، والثالث: التعويض المالي في أسوأ الأحوال.

ومن هنا فإن التحدي أمام الفلسطينيين هو: كيف يمكن المحافظة على ملف اللاجئين وحقوقهم في المستقبل القريب والمتوسط.

إن الحل النهائي الذي تسعى إسرائيل إلى تحقيقه يتطلب إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهنا يمكن أن تعمد إسرائيل إلى الإجراءات التالية:

١- الضغط من خلال الإدارة الأمريكية لإنهاء «الأونروا» وإلحاق اللاجئين الفلسطينيين بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين لإزالة صفة الخصوصية عن اللاجئين الفلسطينيين.

٢- أن يتلو ذلك تدمير أو إضاعة وثائق «الأونروا» لتصبح المعلومات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين محل مساومات سياسية.

٣- التوسع في «قانون أملاك الغائبين» ليشمل الممتلكات والحقوق المدنية والمالية واعتبارها ساقطة بالتقادم.

وهذا يتطلب من الجانب الفلسطيني والعربي وضع الخطط المناسبة للحفاظ على حقوق اللاجئين من خلال الصمود في الأراضي الفلسطينية والتمسك الكامل بالحقوق التي أقرها القانون الدولي وأهمها حق العودة، وكذلك التمسك «بالأونروا» واللجوء إلى المحاكم الدولية والمؤسسات البرلمانية والمنظمات الإنسانية.

لقد كان الموقف الأردني، وما يزال، الداعم الأساسي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين كاملة، ولحق العودة، ولاستمرار عمل «الأونروا»، ويدافع عن ذلك في المحافل الدولية، على مدى السنوات، خاصة أنه لا تناقض أبداً بين المصالح الاستراتيجية الوطنية الأردنية وبين عودة اللاجئين وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم على ترابهم الوطني. أما مسألة التوطين التي تروِّج لها إسرائيل فهي منتج إسرائيلي: إذ إنها هي التي تمنع اللاجئين من العودة إلى ديارهم وتريدهم أن يستقروا بعيداً عنها.

الفصل السادس

قضايا الطاقة والمياه والبيئة الإنسانيّة

قضايا الطاقة والمياه والبيئة الإنسانيّة

أ.د. منذر حدادين*

بدأت القضية الفلسطينية، بجذورها وساقها وأغصانها، تتخذ مساراً حديثاً يختلف عن مسارها السابق؛ فصعود نجم الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، ونائبه مايك بنس، بوقوف الصهاينة خلفه وكذلك جموع المتزمتين البيض العنصريين، قد حرف مسار القضية لصالح الصهيونية. ففي حين كان مسارها الأول تعبيراً عن صدام بين الصهيونية والعرب ومن خلفهم الكثير من المسلمين، اتضح مؤخراً أن أصول القضية وفروعها هي صراع بين الغرب والمشرق العربي تأراً لمآل الغزاة الغربيين باسم الصليب في العصور الوسطى من جهة وتلبية لما يتوق إليه الغرب من استئثار بثروات المشرق من ميزة مكانية وثروات طبيعية وأسواق استهلاكية، وكل ذلك مقرون برغبات عنصرية أخرى لديهم قوامها التخلص من اليهود.

في مسار القضية الفلسطينية الأول تداعى الغرب وبالتفاهم مع الشرق الأوروبي عام ١٩٩١ إلى إطلاق ما أسموه «عملية السلام في الشرق الأوسط»، وأصدر الراعي الأميركي الموصوف يومها «بالنزيه» كتب التطمينات وكتب الالتزام للأطراف المشتركة،

---

* أكاديمي ووزير سابق/الأردن.

ولكن سرعان ما بانت ممارسات الراعي النزيه؛ إذ تغيرت القاعدة الأساس للتفاوض وهي «الأرض مقابل السلام» فتحولت إلى «الأرض مقابل الأمن والسلام!». وفي المسار الجديد قلَّدت الولايات المتحدة في ٦ كانون الأول (ديسمبر) عام ٢٠١٧ ما فعلته بريطانيا العظمى عام ١٩١٧ بإعطاء ما لا تملك لمن لا يستحق بقولها إن «القدس عاصمة إسرائيل».

وقد تناولت مع نظرائي في إسرائيل موضوعات المياه والبيئة والطاقة، وكتبت ملحقاً تفصيلياً للمياه وآخر للبيئة. واكتشفت أن هناك قضية رئيسة تلازم الاتفاقات مع إسرائيل وهي التزامهم بالعهود التي تنصّ عليها الاتفاقات. ففي موضوع المياه تم الاتفاق على تزويد الأردن من مصادر جديدة (وهي تحلية مياه ينابيع مالحة كانت تصب في بحيرة طبريا) ما معدله ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً ولم تنفذ إسرائيل هذا البند من ملحق المياه بل اكتفت تحت الضغط الأردني بتزويد الأردن بنصف تلك الكمية من بحيرة طبريا. وما زالت إسرائيل غير عابئة ببناء محطة التحلية وتزويد الأردن بنصيبها منها.

وينطبق القول على دراسة وتنفيذ مشروع تطوير الأخدود الأردني، حتى إن إسرائيل تعرقل تنفيذ ما اتفق عليه من إجراءات بخصوص نقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت.

أما خارج الاتفاق مع الأردن فتقوم إسرائيل باغتصاب حصص المياه السطحية والجوفية التي تخص الفلسطينيين وتلك التي تخص سورية من مياه رافد بانياس ونهر الأردن ومن المياه الجوفية والسطحية في الجولان المحتل، وهي تمارس اغتصاب حقوق المياه اللبنانية الجوفية جنوب الليطاني بضخها من الخزان المشترك بين جنوبي الليطاني وشمالي فلسطين.

أما في موضوع البيئة؛ فحدث عن انعدام التنسيق والتعاون بلا حرج؛ إذ نص ملحق البيئة على موضوعات وأماكن التعاون المنشود في وادي الأردن والبحر الميت ووادي عربة،

وفي خليج العقبة من تبادل بيانات وحماية الثروة البحرية المرجانية. كما نص الملحق على تبادل البيانات بخصوص نوعية الهواء والقصد من ذلك الوقوف على مستويات التلوث جراء تشغيل المفاعلات النووية في إسرائيل.

وفي مجال البيئة الإنسانية؛ تقف إسرائيل فعلاً في مقدمة الدول الممارسة للتمييز بسبب اضطهادها للفلسطينيين وما يجري من اعتقالات وعقاب لا يستند إلى قوانين تراعي حقوق الإنسان. وتضيف إسرائيل على تحديها لشرعية حقوق الإنسان بإنكار اللاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة إلى ديارهم والتعويض عما ألحقته إسرائيل بهم من أضرار ومعاناة.

كما تحتل إسرائيل منزلة متقدمة في تحدي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة، وتقف الولايات المتحدة منذ ١٩٩٣ لأي قرار ضد إسرائيل بالمرصاد لتمارس حقها في «الفيتو» وقطع الطريق على صدور أي قرار يدينها. بل إن سفيرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، تكيل الإهانات للدول الأعضاء بسبب موقف هذه الدول من تجاوزات إسرائيل وتحديها للقانون الدولي. حتى بات المراقب يحار إن كانت هذه السفيرة تمثل الولايات المتحدة أم تمثل إسرائيل أم كليهما!. ولا يذكر التاريخ بيئة إنسانية حلت بشعب بأسره كما حل بالشعب الفلسطيني منذ الانتداب البريطاني على فلسطين، وربما كان ما حل بالمواطنين الأصليين من سكان الأميركيتين، وبالذات الولايات المتحدة، هو قريب مما حل بالفلسطينيين. إذ قد عمل المهاجرون إلى بلاد مهجرهم على اضطهاد سكان المهاجر الأصليين وتأسيس مجتمعات وثقافة غريبة على أنقاض ما بناه السكان الأصليون من ثقافة تخصهم ومجتمعات لها حضورها التاريخي.

ويتصل بمستقبل القضية الفلسطينية مجموعة من الظروف والإشكالات الإقليمية والدولية التي تؤثر في معدلات إنتاج الطاقة وأسعارها، وكذلك مصادر المياه والبيئة. فالمياه والطاقة ضروريان لبناء القوة والمنعة عبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أما البيئة الإنسانية فهي المستهدف من التنمية هذه، وهي حجر الرحى في مواجهة المشرق تحدياته وأولها تحديات العنجهية الصهيونية والنوايا الغربية.

مائدة مستديرة حول

مستقبل القضية الفلسطينية

مائدة مستديرة حول
مستقبل القضية الفلسطينية
في إطار المشرق العربي
(خلاصة النقاش)

استكملت الحلقة النقاشيّة، حول «مستقبل القضية الفلسطينية في إطار المشرق العربيّ»، أطرها الحوارية الغنيّة عبر تخصيص جلسة مطوّلة للنقاش المفتوح، بحضور ومشاركة صاحب السّمو الملكيّ الأمير الحسن بن طلال، حفظه الله ورعاه، وحضور نخبة فكرية وسياسية وأكاديمية وقانونية متخصّصة، والتي قدّمت مداخلاتها الغنيّة حول ثوابت العلاقة الأردنية – الفلسطينية الراسخة والمتجذّرة، ومستقبل القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتداخلة، والتي تعكس تأثيراتها غير المحمودة، حيث سيتم إيراد المداخلات الكريمة وفق ترتيب المشاركة بها.

فمن جانبه؛ قال الوزير السابق، عضو مجلس الأعيان، م. الأستاذ **وجيه العزايزة** إن «قضية اللاجئين الفلسطينيين تتخذ بعداً سياسياً في المقام الأول، يتجسّد في قرار الأمم المتحدة ١٩٤ الصادر في العام ١٩٤٨، والذي ينص على حق العودة والتعويض، وفي قبول إسرائيل ضمن عضوية الأمم المتحدة، وفق قرار ٢٧٣ الصادر في ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩، شريطة الامتثال للالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، خاصة قراريها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وفي ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، بما يعني قراريّ ١٨١ «التقسيم» و١٩٤ «حق العودة»، فضلاً عن أن حق العودة حق دولي معترف به، تبعاً لطبيعة قضية اللاجئين الفلسطينيين الدولية الأممية، والتي وقفت وراء الفصل بين «الأونروا» والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إزاء اختلاف ماهية عملهما».

وأكد العزايزة أن «الأردن، الذي يستضيف النسبة الأكبر من إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين، فيما يحمل ٩٢٪ منهم الجنسية الأردنية، معنيّ بملف اللاجئين الفلسطينيين، لاعتبارات عديدة، مثلما يعدّ داعماً أساسياً لقضيتهم العادلة ولضرورة استمرار عمل «الأونروا» وتأمين الدعم الدولي اللازم لها حتى تتمكن من أداء مهامها وتقديم خدماتها، الصحية والتعليمية والإغاثية، للاجئين الفلسطينيين».

وتوقف عند قضية القدس المحتلة؛ بوصفها «قضية تاريخية وسياسية وحضارية وعربية إسلامية، في ظل المحاولات الإسرائيلية المتواترة لتهويدها، رغم فشل الحفريات التي يتم تنفيذها، منذ العام ١٩٦٧، أسفل المسجد الأقصى المبارك وبمحيطه، في إثبات أي أحقيّة تاريخية يهودية فيها».

ورأى العزايزة أن «حل الدولتين قد انتهى، إزاء توسع عملية الاستيطان، بينما تبحث سلطات الاحتلال الإسرائيلي حالياً، ليس عن تطبيق حل الدولتين، بل الانفصال عن سكان الضفة الغربية، وإحكام السيطرة على المنطقة «ج»، وفق تصنيف اتفاق «أوسلو»، والتي تقدر مساحتها بأكثر من ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وتتمتع بالموارد الطبيعية والاقتصادية والاستثمارية الغنيّة، مقابل حصر الوجود الفلسطيني ضمن منطقتي «أ» و«ب» التي تقطع المستوطنات والطرق الالتفافية أوصالهما».

أما رئيس الوزراء الأسبق، الأستاذ **طاهر المصري**، فقد قدّر بأن «المشروع الصهيوني لم ينتهِ بعد، بل يواصل نفاذه حتى الآن، ويزداد شراسة وتصلباً، إزاء ما حقّقه فعلياً منذ مؤتمر بازل (١٨٩٧)، بما جعل القادة الإسرائيليين يعتقدون بأنهم في وضع المسيطر، بعدما باتت القدس عاصمتهم، من وجهة نظرهم، بدعم من الولايات المتحدة، ولا سيما بعد اعتراف الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، «بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي»، وارتفاع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية، وبدء مساعي ضمّ المستوطنات القائمة في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، لتصبح جزءاً من إسرائيل، بينما بات القانون

الإسرائيلي نافذ التطبيق في القدس، وهذا يعني الشيء الكثير بالنسبة للوصاية الهاشمية على الأماكن والمقدَّسات الدينية، الإسلامية والمسيحية».

وزاد المصريّ قائلاً: «لو كانت هناك بداية حلول سلمية تلوح في الأفق السياسي، مصحوبة بتوقف الهجمة الإسرائيلية المتواترة للاستيطان والتهويد وضمّ الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكانت مسألة الحديث عن العلاقة الأردنية – الفلسطينية، وفق ما تناولته بعض المحاور في الحلقة النقاشيّة، ممكنة، أو أن تكون السلطة الوطنية الفلسطينية قد فوّضت الأردن في إدارة شؤون الضفة الغربية، بوصفها صاحبة الحق».

ودعا إلى «توخّي الحرص عند الحديث عن الدور الأردني؛ إذ قد تستعمل إسرائيل أيّ دور أردني، بخاصة مع بقاء المشروع الصهيوني واستمرارية تنفيذه وتحقيق النجاحات فيه، لإحداث اختراقات تضرّ بالأمن الوطني الأردني وبالقضية الفلسطينية معاً»، معتبراً أن «موضوع إسرائيل ليس موضوعاً قانونياً أو تاريخياً؛ إذ يتعلق بسيطرتها وحصولها على دعم أقوى دولة في العالم، والتي أعطتها التفويض الحقيقي في قضايا تتعلق بالسيادة وبالقدس».

ونوه المصريّ إلى أهمية «فهم الآخر وتحسّب خطواته القادمة»، طارحاً التساؤل حول مدى القدرة العربية على التأثير في مجرى الأحداث الدولية، «فإسرائيل خلقت أمراً واقعاً منذ البداية، ودأبت على تنفيذه منذ العام ١٩٦٧، مما يستدعي التزام الحيطة والحرص عند الحديث عن الدور الأردني ومعرفة تداعياته وفرص نجاحه الحقيقية».

بدوره؛ أشار رئيس الوزراء الأسبق، د. **عبد السلام المجالي**، إلى «غلبة منطق العاطفة وسيطرتها على تصرفات وتحركات الشعوب في العالم العربيّ، وهو الأمر الذي تدركه إسرائيل جيداً، وتجسّده واقعاً، عبر إطلاق بالونات اختبار بين الفينة والأخرى، والتي يتم اكتشاف زيفها وبطلانها بعد فترة من الملاحقة والتعقّب».

وأوضح المجالي بأن «العرب أعلنوا منذ البداية عدم قبولهم بالوحدة بين الضفة الغربية والأردن، لأسباب عديدة لا سبيل لذكرها الآن»، مشدداً على أهمية «اكتساب القوة الذاتية بالنسبة للأردن وفلسطين، وإزالة الخلافات الثنائية العالقة، سبيلاً لإعادة رصّ الصفوف وتعميق التعاون والتنسيق المشترك».

وقال إن «قوة الأردن المنيعة لم تكمُن في العتاد والقدرة العسكرية، وإنما تجسّدت في سلاح التناغم والتوافق بين القيادة والناس»، متوقفاً عند مثالب استمرار الانقسام الفلسطيني، الممتدّ منذ العام ٢٠٠٧، وتعثّر خطوات المصالحة، بما يستدعي، بحسبه، «إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنيّة، لضمان موقف فلسطيني موحّد، فالقوة الجمعيّة مسألة تجلب القلق والتحسّب الإسرائيلي والغربيّ معاً».

وأكد المجالي ضرورة «إعداد دراسات جادّة ورصينة عن الجانب الإسرائيلي، لمعرفة مواطن ضعفه وإشكالياته وتحدياته الداخلية، تمهيداً لرسم سبل مواجهتها والاستفادة منها»، داعياً إلى «إعمال الفكر والمنطق عند النظر إلى التحديات القائمة، في ظل محاولات خارجية لتغذية نزعات التفرقة الدينية الطائفية والاجتماعية والثقافية، والتي يتم مجابهتها بالعمل والتنسيق المشترك».

من جانبه؛ دعا رئيس الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة، الوزير السابق، عضو منتدى الفكر العربيّ، م. الأستاذ **سمير الحباشنة**، إلى «البناء على الماضي والحاضر كتوطئة للمستقبل»، لافتاً إلى أهمية «تناول قضايا المشرق العربيّ، وعدم اقتصار البحث ضمن الأردن وفلسطين، بوصف القضية الفلسطينية عربية إسلامية دولية»، إزاء قصور الفكر العربي، بحسبه، عن «تقديم رؤية أو مبادرات للحل في سورية والعراق واليمن وليبيا، مكتفياً بدور المشاهد أمام قضايا عربية كبرى».

وأكد «الدعم الأردني للقضية الفلسطينية، عبر المفاصل التاريخية الممتدّة»، موضحاً أن «إصدار البطاقات، الصفراء والخضراء والزرقاء، يدخل في إطار إجراءات معتبرة لحماية القضية الفلسطينية وحفظ حقوق الفلسطينيين».

فيما أكد عضو مجلس الأعيان، م. الأستاذ **صخر دودين**، ضرورة «التعامل العلمي والموضوعي مع الأحداث بعيداً عن منطوق اللغة العاطفيّة»، لافتاً إلى «تراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية في ظل انشغالات دول المنطقة بقضاياها الداخلية، وبملفات أخرى ساخنة ضمن المشهد الإقليمي العربي».

ودعا إلى «اللجوء للحاضنة الأوسع، الممثلة في دعامات الأمة الأربع؛ العرب والكرد والترك والفرس، عند التعامل مع القضية الفلسطينية، بوصفها قضية الجميع»، بينما «بدأ الجانب الإسرائيلي، منذ زمن، في توثيق حضوره ضمن الإطار المحيط بالأمة العربية، مثل أثيوبيا وكردستان وتركيا وإيران، لتشكيل حلقة من حولها، بما يصبّ في خدمة مصالحه».

وشدد على أهمية «تعزيز العلاقة مع الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وتثبيت صمود أهالي القدس المحتلة في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل، وتقديم الدعم اللازم ضمن مجاليّ التعليم والصحة كمعاول مضادّة لمحاولات سلطات الاحتلال المتواترة لتهويد المدينة».

واعتبر دودين أن «مساعي البعض لتقديم مقترحات معينة تهدف إلى تحصين العلاقة الأردنية – الفلسطينية وعدم ترك فراغات يقوم الاحتلال الإسرائيلي بتوظيفها لصالحه، تتطلب أن تتم بالتنسيق التام مع الفلسطينيين».

أما الوزير الأسبق، عضو منتدى الفكر العربيّ، **د. طاهر كنعان**، فقد لفت إلى «انسداد الأفق السياسي أمام أي تقدُّم في التسوية السلمية، بسبب التعنت الإسرائيلي في المقام الأول».

وبيّن أن «انسداد الأفق أمام إحراز أي تقدم في عناصر حل القضية الفلسطينية، يعود إلى شلل القرار الفلسطيني، وعدم اتخاذ خطوات جادة تجاه استثمار ما حفلت به الأجندة الأممية من قرارات تصبّ في صالح القضية الفلسطينية، مثل التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية لإدانة الاستيطان ومحاكمة ومحاسبة القادة الإسرائيليين على الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، أسوة بحال تعثر المصالحة والعجز عن إنهاء الانقسام وإعادة الوصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف تحقيق الوحدة الوطنية المضادة لعدوان الاحتلال الإسرائيلي».

كما أن «القرار العربيّ مشلول أيضاً، بحكم النزاعات البينية والصراعات الحادة وتنامي نزعات التفرقة والاحتراب التي تسمح بالاختراقات الخارجية».

بيد أن الأفق العالمي مفتوح؛ بحسب الدكتور كنعان الذي توقف مطولاً عند «تأثير الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل (BDS)، التي تأسست في العام ٢٠٠٥ على يد قوى مدنية فلسطينية، بما حققته من إنجازات فعلية على صعيد مقاطعة البضائع والاستثمارات والمنتجات الإسرائيلية، فباتت تجوب، بمعركتها السلمية الناجزة، عبر فضاءات العالم».

وأشار في هذا السياق إلى «مقال الوزير في الحكومة الإسرائيلية ورئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني، نفتالي بينيت، المنشور في شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨ في «نيويورك تايمز»، وذلك حينما كتب في المقال: «خاضت إسرائيل، منذ تأسيسها في العام ١٩٤٨، حروباً بمعدل حرب واحدة لكل عشر سنوات، ولا تزال تدافع عن نفسها حتى الآن ضد «عدائية» جيرانها الذين يرفضون وجودها، ولكنها حالياً مضطرة لمقارعة عدو

جديد، غير تقليدي، حيث لا يملك الدبابات والصواريخ، ولكنه مع ذلك يشكل تهديداً جدياً للدولة اليهودية، وعلى إسرائيل أن لا تتردد في مواجهته بحرب مضادة، هذا العدو هو حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات»، بما يدلل ذلك على النتائج غير المحمودة التي أصابت الكيان الإسرائيلي من وراء تلك الحركة العالمية، التي باتت تحظى بتأييد عالمي.

من جانبه؛ أكد السفير الأستاذ **زياد المجالي**، الذي يعدّ أول ممثل للأردن لدى السلطة الفلسطينية، أن «القيادة الأردنية الهاشمية ستبقى على الموقف القومي الداعم للشقيق الفلسطيني ولن ترضخ لأي محاولات للضغط، أياً كان مصدرها أو هدفها، والأردنيون بكل ألوان الطيف السياسي سيقفون سنداً لقيادتهم».

وقال المجالي إن «الموقف الأردني الثابت حول أهمية نشوء الدولة الفلسطينية المستقلة والحل العادل لقضية اللاجئين وفق الشرعية الدولية، يعدّ عنصراً أساسياً في تكوين طبيعة العلاقة السياسية المستقبلية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين، تلك العلاقة التي يجب أن تكون تعبيراً عن إرادة ديمقراطية حرة للطرفين، وليس في إطار ضغوطات سياسية أو اقتصادية مرفوضة من حيث المبدأ، وفيما يتطلب الحسّ القومي أن يكون رفض الضغوط موقفاً عربياً موحداً».

وشدد على أن «الإرادة السياسية الثابتة لدى القيادة الأردنية، وهي الأقرب للوجع الفلسطيني، كان لها دائماً الأثر المباشر في دعم الشقيق الفلسطيني، فبالإضافة إلى الوازع القومي، والذي كان أصلاً الأساس الفكري لنشوء الدولة الأردنية وريثة منهج النهضة العربية، فإن للأردن مصالح مباشرة مرتبطة بالسلام الفلسطيني - الإسرائيلي النهائي».

وأوضح بأن «الدولة الفلسطينية تُمثّل في الوجدان الفلسطيني الهوية ورمزية حق العودة»، مستخلصاً في مداخلته أبرز قناعاته التي توصل لها خلال عمله خمس سنوات

كأول ممثل للأردن لدى السلطة الفلسطينية، وقربه خلال تلك الفترة من قيادتيّ الطرفين، قائلاً إن «الشعب الفلسطيني شعب حيّ (بالمعنى السياسي)، مؤمن بحقه ولن يتخلى عنه، فيما تتمسّك الأجيال الفلسطينية الشابة بالإرث التاريخي، وبقوة مقاومة الاحتلال، وتصر على حتمية نشوء الدولة الفلسطينية المستقلة».

بدوره؛ رأى الأستاذ الأكاديمي للعلوم السياسية في الجامعة الأردنية، **أ. د. عبد الله النقرش**، أن «الدولة الأردنية تعدّ نقيضة المشروع الصهيوني وليس الدولة الفلسطينية المنشودة، فقط»، لافتاً إلى أن «متابعة التاريخ السياسي للقضية الفلسطينية ورصد التوجهات السياسية ذات العلاقة تبين أن الجانب الإسرائيلي يدفعنا تجاه تحقيق أجندته ومخططاته».

وقال إن «إسرائيل، وفق المنظور البحثيّ، مشروع استراتيجي ديمقراطي سياسي رأسمالي وثقافي، تحولت من حلم إلى قوة قيادية عظمى عبر الزمن»، معتبراً أن مجابهة هذا المشروع لا تتوقف عند الجانبين الأردني والفلسطيني فحسب، فالقضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعاً».

ورجّح الدكتور النقرش «عدم حل القضية الفلسطينية إلا على المدى القادم وطويل الأجل، خلال التسويات الجزئيّة الممكنة، والتي ستكون ذات طبيعة إدارية وليست سياسية»، داعياً إلى أهمية «إبقاء الصراع العربيّ-الإسرائيلي ضمن إطاره التاريخي السياسي الحضاري الثقافي الاستراتيجي والاقتصادي والاجتماعي، بوصفه صراعاً متكامل العناصر ومتعدد الأبعاد والجوانب».

الملحق (١)

برعاية ومشاركة

صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم

الحلقة النقاشية

«مستقبل القضية الفلسطينيّة في إطار المشرق العربيّ»

(الثلاثاء ٢٠١٨/٢/٢٠)

مقرّ المنتدى الكائن في الجبيهة بين الجمعيّة العلميّة الملكيّة والمَرْكَز الجغرافيّ الملكيّ، عمارة رقم ٨٤

البرنامج

١٠:٣٠ - ١٢:٣٠	• كلمة ترحيبية لمعالي د. محمّد أبوحمّور الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ	
	المحاور والمداخلات	
	• «الماضي كمقدمة للحاضر والمستقبل» المتحدّثتان: أ. د. هند أبو الشعر/ د. نادية سعد الدّين	
	• «التباينات الاقتصادية والاجتماعية في إطار المشرق العربيّ» المتحدّث : د. عبد الحسين شعبان	
	• «مقومات العَلاقة المستقبلية الأردنيّة الفلسطينية ومحدداتها» المتحدّث: معالي د. جواد العناني	
	• «المصير المؤسسي العربيّ والإسلاميّ في القدس» المتحدّثان: معالي د. هشام الخطيب/ وأ.د. «محمّد هاشم» غوشه	
	• «اللاجئـــون» المتحدّث: معالي د. إبراهيم بدران	
	• «قضايا الطاقة والمياه والبيئة الإنسانية» المتحدّث: معالي د. منذر حدادين	
	• كلمة صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم رئيس المنتدى وراعيه	
١٢:٣٠ - ١٢:٤٥	استراحة	
١٢:٤٥ - ١٤:٠٠	نقـــاش مفتـــوح	
١٤:٠٠ -	غـــداء	

الملحق (٢)

مطبوعات

منتدى الفكر العربي

أولاً: سلسلة الحوارات العربية العالمية

١ - *Europe and the Arab World* (بالإنجليزية والفرنسية)
تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، ١٩٨٢

٢ - *America and the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأمريكي الكندي، ١٩٨٣

٣ - *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*
تقرير الحوار مع الأحرار الدوليّين، ١٩٨٤

٤ - *Europe and the Security of the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، ١٩٨٥

٥ - **العرب والصين**
مداولات الحوار العربي الصيني حول الحاضر والمستقبل، ١٩٨٦

٦ - **المقاومة المدنية في النضال السياسي**
مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، ١٩٨٦

٧ - *Arab, Non-Violent Political Struggle in the Middle East*
المحرّرون: رالف كرو، وسعد الدين إبراهيم، وآخرون

٨ - **ديجول والعرب**
مداولات ندوة شارل ديغول في ذكرى ميلاده المئة، ١٩٨٩
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

٩ - **العرب واليابان**
مداولات الحوار العربي الياباني الأول، ١٩٨٩

١٠ - *Arab-German Relations in the Nineties*
مداولات الحوار العربي الألماني، ١٩٩١

١١ - *Arab-Japanese Dialogue II*
مداولات الحوار العربي الياباني الثاني، ١٩٩١

١٢ - *Arab-Japanese Dialogue III*
مداولات الحوار العربي الياباني الثالث، ١٩٩٢

١٣ - *Arab Immigrants and Muslims in Europe*
الحوار العربي الأوروبي الخامس، ١٩٩٣

١٤ - *Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives*
أخلاقيات الاقتصاد: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٣

١٥- **التنمية، السياسة الخارجية، الديمقراطية:**
ندوة عربية نمساوية، ١٩٩٥

١٦- *(Euro-Arab Seminar 1995, Amman (1995*

١٧- *(Euro-Arab Seminar 1996, Vienna (1996*

١٨- **العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٦

١٩- *The Arab World and Turkey*

٢٠- **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية** بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٧

٢١- *The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries*

٢٢- **الكلفة البشرية للنزاعات**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٨

٢٣- *Human Cost of Conflict*

٢٤- *WTO Trading System: Review and Reform*

٢٥- **التعاون العربي الإيراني: المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٩

٢٦- **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٢

٢٧- **العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٦

ثانيًا: سلسلة الحوارات العربيّة

١- **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٤

٢- **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**
تأليف: أ. عبد الله بشارة، ١٩٨٥

٣- **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٤- **العائدون من حقول النفط**
مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، ١٩٨٦

٥- **الأمن الغذائي العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٦- **القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٧- **إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية**
تأليف: د. محمد المقوسي، ١٩٨٦

٨- **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**
تأليف: د. علي الدين هلال، ١٩٨٦

٩- **التعلُّم عن بُعد**
مداولات ندوة «**التعلُّم عن بُعد والجامعة المفتوحة**»، ١٩٨٦

١٠- **الأرصدة والمديونية العربية للخارج**
مداولات ندوة «**السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية**»، ١٩٨٧

١١- **العنف والسياسة في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧

١٢- **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧ (طبعة ثانية ١٩٩٧)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

١٣- **الإنتلجنسيا العربية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٤- **الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٥- **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٦- **النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٧- **آفاق التعاون العربي في التسعينات**
مداولات ندوة، ١٩٩١

١٨- **نحو تأسيس نظام عربي جديد**
مداولات ندوة، ١٩٩٢

١٩- **التنمية البشرية في الوطن العربي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٣

٢٠- **اتفاقية غزة - أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة**
مداولات ورشة عمل، ١٩٩٣

٢١- **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٤

٢٢- *Academic Freedom in Arab Universities*

٢٣- **الجامعات الخاصة في الدول العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٥

٢٤- **الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة**
مداولات ندوة، ١٩٩٦

٢٥- **مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة**
تأليف: د. علي أومليل، ١٩٩٨

٢٦- **التصوّر العربي للسلام**
مداولات ندوة، ١٩٩٧

٢٧- **تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي**
تحرير: د. عبد الرحمن صبري، ١٩٩٩

٢٨- **النظام العربي. . . إلى أين؟**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٢٩- **أسواق النفط والمال. . . إلى أين؟**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣٠- **حل النزاعات العربية بالطرق السلمية**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣١- **تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٣٢- *Domestic Energy Politcies in the Arab World*

٣٣- **آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية**
مداولات ندوة، ٢٠٠١

٣٤- **الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية**
مداولات ندوة، ٢٠٠٢

٣٥- **الخطاب العربي: المضمون والأسلوب**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٦- **أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٧- **الشباب العربي وتحديات المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٤

٣٨- **الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق**
مداولات ندوة، ٢٠٠٥

٣٩- **الفكر العربيّ في عالم سريع التّغير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٠- **الشباب العربي في المهجر**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٧

٤١- **دولة السّلطة وسُلطة الدولة**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٢- **المرأة العربيّة: آفاق المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٨

٤٣- **المواطَنة في الوطن العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٤- **نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابيّ العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٥- **القدس في الضمير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٦- **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٧- **قضايا المياه: عربيًّا وإقليميًّا**
مداولات ندوة، ٢٠١٠

٤٨- **الشّباب وظاهرة العنف**
مداولات مؤتمر، ٢٠١٠

٤٩- **المستقبل العربيّ في ضوء الحِراك الشبابيّ**
مداولات مؤتمر ، ٢٠١٢

٥٠- **الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل**
مداولات المؤتمر الشبابي السادس ، ٢٠١٥

٥١- **الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل**
ملخص أوراق المؤتمر الشبابي السادس ، ٢٠١٥

٥٢- التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب في ظل التطورات الإقليمية والتحولات الدولية
ملخص أوراق المؤتمر الدولي السادس للعلوم الإنسانية، ٢٠١٦

٥٣- التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة
مداولات المؤتمر الشبابي السابع، ٢٠١٧

٥٤- التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة
ملخص أوراق المؤتمر الشبابي السابع، ٢٠١٧

٥٥- استشراف أوضاع الوطن العربيّ عام ٢٠٢٥
مداولات ندوة حوارية، ٢٠١٧

٥٦- تحالف عاصفة الفكر - النسخة الخامسة: التنمية والتعليم والإعلام في مواجهة التطرف
مداولات ملتقى، ٢٠١٧

٥٧- مستقبل القضية الفلسطينية في إطار المشرق العربيّ
حلقة نقاشية خاصة، ٢٠١٨

ثالثاً: الحوارات العربية-الإقليميّة

١- الحوار العربي - الكرديّ: خلاصة ونتائج
مداولات ندوة، ٢٠١٨

رابعاً: سلسلة «القدس في الضمير»

١- الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس: ١- الأبعاد القانونيّة والإنسانيّة، ومستقبل القدس
مداولات مؤتمر، ٢٠١٤

٢- الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس: ٢- الأبعاد التاريخيّة، مصادر التوثيق، والتراث المقدسي المُهدَّد
مداولات مؤتمر، ٢٠١٤

٣- الأوقاف الذُريّة في القدس الشريف
مداولات ندوة ، ٢٠١٨

خامساً: سلسلة المترجمات العالميّة

١- التصحّر
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٢- المجاعة
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٣- ثورة حفاة الأقدام
تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما السابق، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

٤- **أطفال الشوارع**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

سادساً: سلسلة دراسات الوطن العربي

١- **المأزق العربي**
تحرير: د. لطفي الخولي، ١٩٨٦

٢- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨**

٣- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩**

٤- **الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية**
تحرير: د. فهد الفانك، ١٩٨٩

٥- **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٩

٦- **كرّاس اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية)، ١٩٨٩**

٧- **مصر والوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٠

٨- **العقل السياسي العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري

٩- **التسوية: الشروط، والمضمون، والآثار**
تأليف: د. غسان سلامة، ١٩٩٥

١٠- **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**
تأليف: د. يوسف صايغ، ١٩٩٦

١١- **تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية**
تأليف: د. فتح الله ولعلو، ١٩٩٦

١٢- **القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك**
تأليف: د. الشاذلي العياري، ١٩٩٦

١٣- **التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق**
مداولات ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٥

سابعاً: سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجيّة

١- **السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي**
تأليف: دة. أماني قنديل، ١٩٨٩

٢- **السياسات التعليمية في المشرق العربي**
تأليف: دة. سعاد خليل إسماعيل، ١٩٨٩

٣- **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩

٤- **الأمية في الوطن العربي**
تأليف: أ. هاشم أبو زيد، ١٩٨٩

٥- **التعليم العالي في الوطن العربي**
تأليف: د. صبحي القاسم، ١٩٩٠

٦- **سياسات التعليم في دول المغرب العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري، ١٩٩٠

٧- **سياسات التعليم في دول الخليج العربية**
تأليف: د. محمد جواد رضا، ١٩٩٠

٨- **التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها**
تأليف: د. ناثر سارة، ١٩٩٠

٩- **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية**
تأليف: د. أنطوان زحلان، ١٩٩٠

١٠- **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟**
تأليف: د. ضياء الدين زاهر، ١٩٩٠

١١- **تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة أو الأمل** (التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩١

ثامنًا: سلسلة اللقاءات الشهريّة

١- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٤)**

٢- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥)**

٣- **اللقاءات الشهريّة لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٥ (٢٠٠٦)**

٤- **بين الأقلمة والعولمة: آراء واجتهادات وحوارات في عالم مضطرب (٢٠٠٦)**

تاسعًا: سلسلة دراسات المنتدى

١- **العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج**
تأليف: د. محيي الدين سليمان المصري، ٢٠٠٤

٢- **المجتمع المدنيّ وتحوّلات الدّيمقراطيّة في الوطن العربيّ**
تأليف: د. الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٦

٣- **الحُكم الاقتصادي العلمي والصدمة الارتدادية**
تأليف: أ. د. حميد الجميلي، ٢٠١٢

عاشراً: سلسلة كراسات المنتدى

١- **ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي**
الحسن بن طلال، ط١؛ شباط/ فبراير ٢٠٠٥
ط٢؛ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢- **حقائق عن النفط**
كمال القيسي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

٣- **قضايا شبابيّة**
د. محمود قطّام السّرحان، ط١؛ آذار/ مارس، ٢٠٠٦
ط٢؛ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨

٤- **التوثيق ما بين الموروث التّاريخيّ والواقع المعاصر**
د. سعد أبو ديّة، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦

٥- **شَذرات شبابيّة**
أ. د. هُمام غَصيب، ١ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٨

٦- **حول المواطنة في الوطن العربيّ**
الحسن بن طلال، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨

٧- **القدس في الضمير**
الحسن بن طلال، ط١؛ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩
ط٢؛ ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩

٨- **سُبل النهوض بالبَحث العلميّ في الوطن العربيّ**
أ. د. هُمام غَصيب، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩

حادي عشر: سلسلة كتاب المنتدى

١- **الوسطيّة: أبعادٌ في التراث والمعاصرة**
إشراف وتقديم: الأمير الحسن بن طلال، ٢٠٠٦

٢- **الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية**
تأليف: أ. د. صلاح جرّار، ٢٠٠٦

٣- **مرايا في الفكر المعاصر: حوارات مع نخبة من المفكرين العرب**
يوسف عبدالله محمود، ٢٠٠٧

٤- **اللغة العربيّة والإعلام وكُتّاب النصّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٥- **إدوارد سعيد: المثقّف الكونيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٦- **الثقافة وأزمة الهُويّة العربيّة**
أ. د. محمد عبد العزيز ربيع، ٢٠١٠

٧- **الحَداثة والحُرّيّة**
أ. د. الحبيب الجنحاني، ٢٠١٠

٨- **قضايا في الفكر والتفكير عند العرب**
أ. حسن سعيد الكرمي، ٢٠١٢

٩- **نظرات في الفكر والتنمية والمستقبل**
د. محمد أبوحمّور، ٢٠١٨

ثاني عشر: سلسلة كتاب النهضة

١- **الحركة العربية (سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤)**
سليمان الموسى، ٢٠١٣

٢- **مذكرات حسن سعيد الكرمي، في الحياة والثقافة العربية**
إعداد وتحرير: سهام الكرمي، وكايد هاشم، ٢٠١٥

٣- **دولة النهضة العربية «المئوية الأولى للحكومة العربية الفيصلية والمملكة السورية»** (١٩١٨ – ٢٠١٨م)
ملخص أوراق مداولات ندوة، ٢٠١٨

ثالث عشر: إصدارات خاصة

١- **في الفكر العربيّ النّهضويّ**
الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى، ٢٠٠٦

٢- **استلهام ابن خلدون والفكر الاجتهادي**
أبو يعرب المرزوقي، ٢٠٠٧

٣- **شبابيّات**، ٢٠٠٨

٤- **استراتيجيّة عمل للسنوات الخمس المقبلة (٢٠١٠-٢٠١٥)**

٥- **أزمة الفكر والهُويّة العربيّة وعلاقتها بالقصور التنمويّ**
أ. د. جورج قُرم

٦- **المؤتمرات الشبابيّة: خلاصات وتقارير (٢٠٠٤-٢٠١٠)**، ٢٠١٢

٧- **مقالات مختارة/ منجاة الأمة: رؤى لاسشراف المستقبل العربي**، ٢٠١٢
الحسن بن طلال

٨- **الفكر العربي وسيرورة النهضة**، ٢٠١٣
الحسن بن طلال

٩- **الميثاق الاجتماعي العربي**، ٢٠١٣

١٠- **الميثاق الاقتصادي العربي**، ٢٠١٥

11- Arab Economic Charter, 2015

١٢- الأوراق النقاشية الملكية

مداولات لقاء حواري، ٢٠١٥

١٣- الورقة النقاشيّة الملكيّة السادسة «سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة»

مداولات لقاء حواري، ٢٠١٨

رابع عشر: سلسلة الوثائق والمعلومات

١- دليل أعضاء منتدى الفكر العربي (الأعضاء العاملون حتى نهاية العام ٢٠١٧)، ٢٠١٨